الاتحاد البرلماني الدولي

الاتحاد البرلماني العربي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
حول اجتماعات الجمعية ١٣٨، والدورة ٢٠٢، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف/ سويسرا ٢١ – ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٨)

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

حول اجتماعات الجمعية ١٣٨، والدورة ٢٠٢، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف/ سويسرا ، ٢١ – ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٨

مقدمة :

في الفترة من ٢١ إلى ٢٠١٨/٠٣/٢٨ انعقدت في مدينة جنيف – سويسرا اجتماعات الجمعية الثامنة والثلاثين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات الدورة٢٠٢للمجلس الحاكم للاتحاد. وشاركت في هذه الفعاليات وفود برلمانية تمثل أكثر من (١٤٨) وفداً من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية، والبرلمان الأوروبي ... وغيرها.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد أن تقدم للأخوة أعضاء الوفود البرلمانية العربية، هذا التقرير الذي يقدم عرضاً لأبرز وقائع اجتماعات جنيف، و أهم القضايا التي تم تداولها في هذه الاجتماعات، وما تمخضت عنه من نتائج وقرارات. ويسر الأمانة العامة للاتحاد أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذا التقرير ومضمونه، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أية تقارير مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة. منوّهاً أنّه من الممكن أن يكون هناك نقص في بعض المعلومات التي لم ينشرها الاتحاد البرلماني الدولي لغاية الآن، وسيتمّ لاحقاً ترجمة التّقرير النهائي الذي سيصدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، ويوزّع على المجالس العربية الموقّرة، تعميماً للفائدة.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
حفل الافتتاح	٤
اجتماعات الدورة الـ ٢٠٢ للمجلس الحاكم	٩
اجتماعات الجمعية الـ ١٣٨ للاتحاد	١٥
الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية الـ ١٣٨ للاتحاد	٤٤
اللجنة التنفيذية	٤٦
منتدى النساء البرلمانيات	٤٩
منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي	٥١
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	٥٢
لجنة شؤون الشرق الأوسط	٥٣
لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	٥٣
مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء(الجندرية)	٥٤
مجموعة مسهلي الوضع حول قبرص	٥٤
الفريق الاستشاري المعني بالصحة	٥٥
المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	٥٥
مجموعة العمل حول سورية	٥٦
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	٥٦
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	٦١
اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية	٧٦
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	٧٨
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	٨٢
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الأسيوية	٨٢
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية	٨٢
أنشطة الاتحاد البرلماني العربي	٨٣
الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة	٨٥
الخاتمة	٩٤

أولاً – حفل الافتتاح

تم افتتاح الدورة ١٣٨ للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في **مركز جنيف الدولي للمؤتمرات في جنيف** عند الساعة 11:00 من صباح يوم الأحد الواقع في ٢٥ آذار / مارس ٢٠١٨، **برئاسة السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، التي ألقت كلمة رحبت في** بدايتها بالمشاركين الحاضرين جميعا في جنيف. وقالت إنه لشرف لي ولمسؤولية رفيعة أن أخاطب هذه الجمعية هنا اليوم لأول مرة بصفتي رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي. لا أستطيع أن أقول لكم كم أنا سعيد برئاسة جمعية اختارت مناقشة موضوع الهجرة الملّح كموضوع لمناقشتها العامة. هذا موضوع قريب جداً من قلبي بقدر ما تتصورون. بصفتي مكسيكيّة، شاهدت بنفسي مآسي عائلية وقصص تتكشف مع فرار الناس من بلدي ودول أمريكا الوسطى المجاورة للوصول إلى أرض الفرص في الشمال سعياً إلى تحقيق أحلامهم، ولحياة أفضل ليس من أجل أنفسهم، وإنما من أجل اطفالهم.

وأخبرت قصة برايان سولير، وهو طفل من هندوراس غادر بلده في عام ٢٠١٤، كان يحمل بضع لمبيرات فقط (حوالي ٩ دولارات أمريكية) حصل عليها عن طريق بيع أرنب اصطاده بنفسه في ضواحي تيغوسيغالبا الريفية. وبعد أن خسر برايان أمواله النقدية الوحيدة إلى بعض المهربين في غواتيمالا، اضطر إلى السباحة عبر نهر كوزيه إلى المكسيك في منتصف الليل، وذلك لتجنب اكتشافه من قبل العصابات المحلية وسلطات الهجرة في غواتيمالا والمكسيك على حد سواء. في وقت لاحق، قفز برايان على متن قطار الشحن سيء السمعة الشهير لا بستيا (La Bestia)، وهو وسيلة نقل تقليدية للمهاجرين الذين لا يحملون تصريحاً ويسافرون إلى الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك.

من المعروف لدى المهاجرين أنك "تستقل لا بستيا (La Bestia) وأنت على قيد الحياة، لكنك تنزل منه مومياء". على متن القطار، كان على براين أن يشاهد أشياء لا تُوصف، أشياء لا يجب أن يراها أي إنسان خلال حياته. أمهات حوامل يفقدن أطفالهنَّ بعد سقوطهن في المسارات، تعرض الفتيات في سنه – وربما حتى أصدقاء أو أقارب – للاعتداء الجنسي من قبل مجموعات من المتاجرين بالبشر التي تتبّع الطريق في جميع الأوقات، والتجنيد القوي من قبل عصابات المخدرات الشريرة. في كلمة واحدة: العنف المتطرف. ومع ذلك، لا تزال الطفولة المحطمة تستحق المخاطرة ليس بالنسبة إلى برايان فقط، ولكن بالنسبة إلى آلاف من الأطفال من المكسيك ومن أمريكا الوسطى، الذين يكمن طموحهم

الوحيد في أن يتمكنوا من مساعدة والديهم مالياً، وتركهم في عاصمة هندوراس، وإلى حد ما، لديهم فرصة الفرار من وضع عام من العنف.

ونوَّهت بوجود رؤساء وكالات الأمم المتحدة الثلاث التي أشرت إليها عند تقديم تحياتي، من المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. نشكرهم على قضاء بعض الوقت خارج جداول مواعيدهم المزدحم حتى يكونوا معنا اليوم. نتطلع إلى تفاعل مثمر معهم في وقت لاحق من هذا الصباح وإمكانية التعلم من رؤيتهم القيمة. وفي وقت لاحق من اليوم سيكون لنا شرف الاستماع إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس، خلال جلسة تفاعلية، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) السفير أحمد اوزمجو، خلال جزء خاص بشأن مخاطر أسلحة الدمار الشامل (WMDs).

وذكرت أنّ عام ٢٠١٨ هو عام الهجرة واللاجئين إذا كان هناك عام للهجرة واللاجئين. هذا هو العام الذي سيعتمد فيه المجتمع العالمي الميثاقين العالميين – أحدهما بشأن الهجرة والآخر بشأن اللاجئين. ولذلك، فمن الطبيعي والمناسب أن تكون الهجرة وستكون موضوعاً متقاطعاً ومتكرراً طوال عام ٢٠١٨ بالنسبة إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وقد حددت جلسة الاستماع البرلمانية التي عُقدت الشهر الماضي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك المسار العام من خلال تحديد القضايا الملحة التي يتعين معالجتها في اتفاق عالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة ونظامية. إذن هذه ليست مصادفة.

وأضافت: «كما أقرّت الأمم المتحدة، فإن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في حوكمة الهجرة الدولية هو أحد أكثر الاختبارات تطلباً للتعاون العالمي في عصرنا. مع العدد التقديري لما يقرب من ٢٦٠ مليون مهاجر دولي في جميع أنحاء العالم – بزيادة قدرها ٤٩ بالمائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ – أصبح عالمنا عالم المهاجرين. على الرغم من أن معظم هؤلاء الناس يهاجرون بطريقة منظمة وقانونية، فلا يخفى على أحد أنه لا يزال هناك ملايين الأشخاص يهاجرون لمرات عديدة بدافع الضرورة أو من خلال التهجير القسري. وكما هو الحال اليوم، هناك ما يقدر بنحو ٥٠ مليون شخص (أو ٢٠ بالمئة من السكان المهاجرين الدوليين) هم تحت وضع الهجرة غير النظامية.

يضطر أناس مثل برايان واثنين من أشقائه، اللذين يعملان كمهاجرين غير مصرح بهما في مختلف المدن المكسيكية، إلى القيام بذلك أساساً بسبب الافتقار إلى الفرص الاقتصادية في وطنهم. ولكن هناك أيضاً العديد من الأشخاص، مثل الفتاة "أولد مدينة" البالغة من العمر ١٦ عاماً، وهي طالبة لجوء أفغانية تعيش حالياً في بروكسل، وقد أُجبرت على الخروج من بلدها بسبب الاضطرابات السياسية والمسلحة التي اجتاحت العديد من مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في العقود الأخيرة. جنباً إلى جنب مع الملايين الذين أُجبروا على الهجرة في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر، كلاً من "براين" و"أولد مدينة" في خطر مستمر ليكونوا من بين عداد المهاجرين المفقودين. وعلى هذا المعدل، يبدو من المحتمل بدرجة كبيرة أننا قد نصل إلى، أو نتجاوز المعدّل التاريخي الذي بلغ ١٤٤٧ حالة وفاة مسجلة في عام ٢٠١٦. ولذلك، فإن تقدم المجتمع الدولي في بناء إطار دولي شامل للتعاون للحد من هذه الاتجاهات هو أمر ملحّ للغاية.

وقالت إنّه، سوف يتم دمج مسارات الهجرة في جلسة الاستماع، وستربط هذه الجمعية القرار بشأن "تعزيز التعاون البرلماني حول الهجرة وحوكمة الهجرة والهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة ونظامية"، ليتم تبنيه في الجمعية القادمة في تشرين الأول/ أكتوبر. ويهدف القرار إلى أن يكون استشرافياً من حيث اقتراح كيفية تنفيذ البرلمانات وأصحاب المصلحة الآخرين للاتفاقيات. وإذا ما أخذت مجتمعةً، يجب أن يكون لدينا حزمة متقنة من المسارات التي ستكون مفيدة لعملنا المستقبلي وتساهم في صياغته.

وحدّدت أنّ المناقشة العامة خلال هذه الجمعية ستحدد طرقاً لتعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين من خلال حلول السياسات القائمة على الأدلة. وبوصفنا صانعو سياسات، فإننا ملزمون بوضع قوانين وسياسات تستند إلى أدلة لا تتعلق بالانتماء الحزبي السياسي أو الإقناع السياسي. وحتى الآن، أظهرت الأدلة أن الهجرة، رغم كونها تحدياً، يمكن أن تكون فرصة عظيمة لدول المقصد ودول المنشأ. قصة الفتاة "أولد مدينة"، قصة سفرها من الريف الأفغاني إلى العاصمة الأوروبية العالمية في قلب بلجيكا، هي مثال على ذلك. والآن بعد أن وجدت ملاذاً آمناً من العنف، فإنها تحلم فقط بالعودة إلى وطنها من أجل بناء التغيير. "أريد من جميع الفتيات في أفغانستان أن يعرفن أنه بإمكانهنّ فعل أي شيء يمكن أن يفعله الفتيان"، وهو التطلعات المتعدد الجوانب لهذه المرأة الشابة. وهذا هو الحال، لأنه في الوقت نفسه تهدف تلك الفتاة "أولد مدينة" إلى تغيير المستقبل لآلاف الفتيات في أفغانستان وآسيا الوسطى، كما أنها تسعى إلى المزيد من إدماج مجتمعات المهاجرين في أوروبا.

وأكّدت أن اللاجئين البالغ عددهم ٢٢,٥ مليون في جميع أنحاء العالم، وبشكل أكثر شمولاً هناك ٦٥,٦ مليون شخص نازح بشكل قسري في جميع أنحاء العالم، ليسوا فقط أشخاصاً بحاجة إلى المساعدة، بل هم أيضاً عاملون للتغيير سواء في بلدهم الأصلية أو البلدان التي استقبلتهم. من هنا، أحثّكم على

الدخول في مناقشات مثمرة وأخذ توصيات ملموسة من الوثيقة الختامية التي سنتخذها في نهاية المطاف ومن ورشة العمل التي قمنا بتنظيمها بشأن حماية اللاجئين وأنظمة اللجوء الحكومية.

وأكدت أيضاً أنكم لاحظتم خيمة كبيرة ضاربة خارج منطقة الاستقبال في مركز المؤتمرات هذا. إنها خيمة لاجئ حقيقية وجلبناها كجزء من جهودنا لجعل جمعياتنا أكثر حيوية وديناميكية، ولتقريب الواقع إلى حيث تتم مناقشة القضايا. لذلك أدعوكم إلى شق طريقكم إلى الخيمة والتخيل لبعض الوقت ما يجب أن يكون عليه الرجال والنساء والأطفال للعيش هناك لأشهر، وأحياناً سنوات مع القليل من الخصوصية أو بلا خصوصية، والافتقار إلى المرافق الأساسية مثل الصرف الصحي، مياه الشرب والغذاء الكافي، ومع وجود عدد قليل من الأنشطة على مرأى من البصر وعلى الأمل بالأفضل.

إنّهم أشخاص مستضعفون، محطمون، يعانون من البرد، بعض هؤلاء الناس يصلون إلى "أرضهم الموعودة"، وأحياناً يتم إعادتهم إلى الحدود أو استغلالهم من قبل أصحاب العمل عديمي الضمير بحثاً عن عبيد جنس أو عمالة رخيصة. ومع معاملتهم بالازدراء والاحتقار والوصم بوجه عام، فإن أملهم في حياة أفضل سيتحول إلى اليأس. في عام ٢٠١٤، خلال ذروة أزمة المهاجرين في أمريكا الوسطى، قامت عملية ممولة من القطاع الخاص بإرجاع عشرات الأطفال على متن طائرة من الولايات المتحدة إلى سان بيدرو سولا، هندوراس، بعد أن احتجت عدة مجموعات ضد الارتفاع المفاجئ في تدفقات المهاجرين غير المصرح بها. دعونا نحاول لوهلة واحدة أن نتخيل هؤلاء الأطفال الذين مرّوا بجحيم على الأرض للوصول إلى مستقبل أفضل، ليشهدوا تحطيم حلمهم فقط.

وحثّت المجتمعين على الاعتراف بأن لدينا القوة، كأعضاء في البرلمان، لتغيير الاتجاه. كنقطة انطلاق، يجب أن نتوقف عن اعتبار الهجرة "مشكلة". دعونا نفكر في الأمر على أنه تحدّ وفرصة لجميع الأطراف المعنية. دعونا نحدد دوافع الهجرة وننظر إلى الاتجاهات التاريخية ونرى كيف يمكننا "إدارة" هذه الظاهرة بطريقة أكثر إنسانيةً ونزاهةً. دعونا نجعل المعابر أكثر أماناً، ونحمي أكثر المهاجرين ضعفاً – النساء والأطفال – ودعونا نحاول الاستفادة القصوى من الإمكانيات الهائلة من مجموعة المهاجرين الموهوبين الذين يأتون بها إلينا ويضعونها في مصلحة مجتمعاتنا.

وأملت في هذا المجال على تغيير العقليات، بحيث ينظر ناخبونا إلى المهاجرين كأخوة لهم من البشر وليس كأجانب قادمين لسرقة وظائفهم والعيش في رفاهية. رأي يتشاطره القادة السياسيون الرئيسيون لبعض القوى العظمى في العالم للأسف، لقد حان الوقت لأن نُفصح عن الأساطير ونبدد جميع المفاهيم الخاطئة المحيطة بالمهاجرين واللاجئين. عندها فقط يمكننا صياغة سياسات هجرة وطنية سليمة ومتوازنة، أو تكييّف السياسات التي لدينا بالفعل. إن استخدام الشعارات والسياسات الشعبوية، التي تكاد تكون على حافة خطاب الكراهية، هي خدعة رخيصة يستخدمها بعض السياسيين للحصول على الأصوات.

أناشد إنسانيتكم أن لا تضع مثل هذه التكتيكات. لدينا جميعاً بوصلة أخلاقية في داخلنا وأدعوكم لتتبعها.

وتمنّت للمجتمعين مداولات مثمرة ونتائج ملموسة يمكن أن نأخذها معنا إلى بلادنا ونترك وراءنا إرثاً ملموساً لأولئك الذين يأتون بعدنا. وأنا على ثقة من أن مناقشاتنا ستتركز، بالنسبة للمهاجرين واللاجئين، على عملية ترجمة من الالتزامات العالمية لتطبيقها على المستويين الوطني والمحلي من خلال التشريعات وأفضل الممارسات، وأن هذه الجمعية ستطلق أفكاراً ومشاريع جديدة من أجل تعزيز الاستجابة الدولية للحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين من خلال منظور برلماني.

كونوا أكيدين، فنحن نشهد حالياً أعلى مستويات النزوح الدولي وحركات الهجرة في التاريخ المعاصر. العيش في عالم يتشرد فيه ٢٠ شخص قسراً في كل دقيقة كنتيجة للنزاع أو الاضطهاد؛ حيث يُحرم ١٠ ملايين شخص من عديمي الجنسية من الجنسية ومن الحصول على الحقوق الأساسية؛ حيث أن نصف العدد البالغ ٢٢,٥ مليون لاجئ دون سن الثامنة عشرة، وحيث استمر عدد المهاجرين الدوليين في التزايد ليصل إلى ٢٥٨ مليون في عام ٢٠١٧ ، ليس أمامنا بديلاً آخر سوى اتخاذ إجراءات فورية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المشتركة التي تواجه أبعاداً مختلفة لهذه الحقائق المتقاربة.

وقالت أخيراً: «اسمحوا لي أن أذكركم أنه إلى جانب الموضوع الرئيس للمناقشة، في هذه الجمعية، ستتخذ لجتان دائمتان أيضاً قرارات: "استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة" و "إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة ". لذا، كما ترون، لدينا جدول أعمال غني جداً ومتنوع، وأتطلّعُ إلى الاستماع إلى آرائكم حول كل هذه الأمور الهامة».

وبعد هذه الكلمة، أعلن الآن رسمياً افتتاح الجمعية العامة ١٣٨.

*****

ثانياً – اجتماعات الدورة الـ ٢٠٢ للمجلس الحاكم

انعقدت في إطار الجمعية الثامنة والثلاثين بعد المائة، اجتماعات الدورة ٢٠٢ للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات في مدينة جنيف، وتمت الموافقة على جدول أعمال المجلس ٢٠٢، المتضمن البنود التالية:

١. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة ٢٠١ للمجلس الحاكم.
٢. مقترحات بشأن انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ ١٣٨.
٣. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي ووضع برلمانات معينة.
(أ) طلبات الانضمام وإعادة الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي ومركز المراقب.
(ب) وضع برلمانات معينة.
٤. **تقرير الرئيس:**
(أ) بشأن أنشطتها منذ الدورة ٢٠١ للمجلس الحاكم.
(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية.
٥. التقرير السنوي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٧.
٦. تقارير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي.
٧. تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.
٨. التعاون مع منظومة الأمم المتحدة.
٩. النتائج المالية لعام ٢٠١٧.
١٠. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى.
(أ) منتدى النساء البرلمانيات.
(ب) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.
(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط.
(د) مجموعة مسهلي الوضع في قبرص.
(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.
(و) مجموعة الشراكة الجندرية.
(ز) الفريق الاستشاري المعني بالصحة.
(ح) منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي.

١١. الجمعية العامة الـ ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨).

١٢. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة.

(أ) الاجتماعات العادية.

(ب) الاجتماعات المتخصصة وغيرها من المناسبات.

١٣. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده.

١٤. انتخابات اللجنة التنفيذية.

(انظر المادة 21(k) من النظام الأساسي والقواعد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من قواعد المجلس الحاكم).

١٥. متفرقات.

ناقش المجلس بنود جدول أعماله في عدة جلسات، واتخذ حولها القرارات اللازمة، وفيما يلي عرض لبعض قرارات المجلس(علماً بأن كامل القرارات ستكون ضمن التقرير النهائي الذي سيعد حال صدوره عن الاتحاد البرلماني الدولي وترجمته من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي:

١. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي (البند ٤ من جدول الأعمال):

لم تكن هناك طلبات جديدة للحصول على العضوية أو على وضع مراقب. وقد أيدَّ المجلس طرق تهدف إلى الاحتفاظ بالعضوية في حد ذاتها بالنسبة للأعضاء المتأخرين عن سداد التزاماتهم، مع تعليق حقوقهم في المشاركة في الاجتماعات العادية وحقوق التصويت وأهلية تولي مناصب في الاتحاد البرلماني الدولي. وطلب المجلس من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن تقدم الاقتراحات المناسبة لتعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده من أجل عكس تلك التغييرات.

وفي الجلسة التي عُقدت في ٢٨ آذار / مارس، أطلّع المجلس على حالة بعض البرلمانات وأقرَّ التوصيات ذات الصلة التي صاغتها اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بكل منها. وقرر المجلس تشجيع جميع الأطراف على الحوار في بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا – بيساو، وكرر عرض الاتحاد البرلماني الدولي لمساعيه الحميدة للتوسط في تلك الأزمات. وفيما يتعلق بكمبوديا، لاحظ المجلس تقلص المساحة السياسية وحثّ لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على متابعة القضايا المعروضة عليها بمشاركة

برلمانيين معارضين كمبوديين. ورحب بالرسائل التي صدرت مؤخراً من إريتريا، وقرر مواصلة رصد الحالة في ليبيا، جنوب السودان، تايلاند وتركيا. وقد أيدّ توصيات بعثة أُجريت مؤخراً في جزر المالديف.

وشجع المجلس فريق العمل المعني بسورية على مواصلة ولايته، وكرر دعوته إلى القيام ببعثة سياسية وحقوق الإنسان إلى فنزويلا نظراً إلى الحالة البالغة السوء السائدة في ذلك البلد. وفيما يتعلق باليمن، أيدَّ قرار اللجنة التنفيذية بقبول وفد يمني واحد يضم طرفي البرلمان في صنعاء وعدن إلى الجمعية العامة ١٣٨ على أساس أنهم سيعملون سوية ويتحدثون بصوت واحد.

٢ . الاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي (البند السابع من جدول الأعمال):

أخذ المجلس الحاكم علماً بنتائج الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ؛ المؤتمر الدولي حول تعزيز التعاون الإقليمي الأفضل نحو الهجرة الذكية والإنسانية عبر البحر المتوسط؛ المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب؛ المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية؛ جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٨ في الأمم المتحدة؛ والاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة.

٣ . تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي عن الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ (البند الثامن من جدول الأعمال):

أخذ المجلس علماً بتقرير حول الأنشطة الأخيرة الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية، وأقرّ تقرير مفصّل حول مشروع مركز الابتكار في البرلمان. وسيتم استخدام التقرير في المقام الأول لأغراض تعبئة الموارد.

٤ . التعاون مع منظومة الأمم المتحدة (البند التاسع من جدول الأعمال):

أخذ المجلس علماً بقائمة الأنشطة المضطلع بها بالتعاون مع الأمم المتحدة منذ انعقاد الجمعية السابقة في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ في سانت بطرسبرغ. ولاحظ على وجه الخصوص أن الاجتماع الأول للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG) قد عُقد في جنيف يومي ٥ و ٦ شباط / فبراير بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). وفي حين أنه تم تشجيع الفريق على مواصلة عمله، فقد أوصى بأن يتم مراجعة تشكيله كجزء من اختصاصاته من قبل اللجنة التنفيذية وإعادة تقديمه للمصادقة عليه في الدورة القادمة. وأبلغ الأمين العام المجلس عن مذكرة تفاهم (MOU) تم توقيعها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ ومذكرة تفاهم مزمع توقيعها مع منظمة الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٨.

٥ . النتائج المالية لعام ٢٠١٧ (البند العاشر من جدول الأعمال):

درس المجلس الحاكم التقرير المالي والبيانات المالية المُدققة لعام ٢٠١٧. وقد أُعدت البيانات المالية بالامتثال التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، وتم توحيد حسابات الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق مرة أخرى في مجموعة واحدة من البيانات المالية.

قُدمت النتائج المالية لعام ٢٠١٧ من قبل السيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا)، رئيس اللجنة الفرعية للشؤون المالية، الذي أفاد بأن المدقق الخارجي قد أشار إلى اللجنة الفرعية للشؤون المالية بأن البيانات المالية ذات جودة عالية وأن التعاون مع فريق الشؤون المالية للاتحاد البرلماني الدولي ممتازاً. وخلال السنة قيد المراجعة، ازداد صافي الأصول بمبلغ(559,617) فرنك سويسري نتج عن مجموعة من عدة عوامل إيجابية. وقد حقق أداء استثمارات الاتحاد البرلماني الدولي عائداً جيداً للغاية، وأدت إضافة أعضاء جدد إلى زيادة الإيرادات بشكل أكبر من المبلغ الأساسي المدرج في الموازنة، كما تمت ممارسة مراقبة صارمة للموازنة على النفقات.

وقد تحققت وفورات في الجمعية العامة، التي جرت في سانت بطرسبرغ، حيث قدم برلمان روسيا الاتحادية دعماً إضافياً لتغطية تكاليف بشكل أكبر من المعتاد. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت المساهمات الطوعية والنفقات ذات الصلة مستقرة. كما لفت رئيس اللجنة الفرعية الانتباه إلى حقيقة أن تحصيل الاشتراكات المقدرة من الأعضاء كان أقل مما عليه في السنوات السابقة، وطلب من المجموعات الجيوسياسية أن تلفت انتباه الأعضاء إلى مسؤوليتهم في سداد مستحقاتهم في الوقت المحدد.

قدم السيد ك. أورنفيارد (السويد) تقرير مدققي الحسابات الداخليين. وقال إن الحسابات تصوّر بدقة الوضع المالي للاتحاد في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، وتم الالتزام بجميع المعايير والقواعد الحالية. ولم يبدِ المدقق الخارجي تحفظات بشأن البيانات المالية ولم يُقدّم أي توصيات لإجراء تحسينات.

وقد افق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية لعام ٢٠١٧.

٦ . أنشطة اللجان والهيئات الأخرى (البند الحادي عشر من جدول الأعمال):

أخذ المجلس الحاكم علماً في جلسته المنعقدة في ١٨ أكتوبر / تشرين الأول بالتقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات؛ لجنة شؤون الشرق الأوسط؛ لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني؛ مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)؛ الفريق الاستشاري المعني بالصحة؛ مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص ومنتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي.

واستمع المجلس أيضاً إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ووافق على تسعة مقررات قدمتها اللجنة، مشيراً إلى التحفظات التي أعربت عنها وفود منغوليا، النيجر وتركيا فيما يتعلق بالحالات في بلدانها.

٧ . الجمعية العامة الـ ١٣٩ (البند الثاني عشر من جدول الأعمال):

الموافقة على عقد الجمعية ١٣٩ والاجتماعات ذات الصلة في جنيف خلال الفترة من ١٤-١٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨، ويتضمن جدول أعمال الجمعية ١٣٩ البنود التالية:

١. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ ١٣٩.

٢. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية.

٣. المناقشة العامة.

٤. تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة وقانونية.
(لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان)

٥. تقارير لجنة السلم والأمن الدوليين ؛ لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة ؛ ولجنة شؤون الأمم المتحدة.

٦. الموافقة على البند الموضوع للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ ١٤١ للاتحاد البرلماني وتعيين المقررين.

٧. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده.

٨. الاجتماعات البرلمانية المقبلة (البند الثالث عشر من جدول الأعمال):

أخذ المجلس علماً بأن السلطات الأرجنتينية قد قدمت ضمانات بتأشيرة الدخول لجميع المندوبين المدعوين لحضور الجمعية العامة ال ١٤٠ في بوينس آيرس خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٩ فيما عدا الأفراد المدرجين في قائمة مذكرة توقيف من الإنتربول. ووافق على مقترحات حول عدد من الاجتماعات المتخصصة.

٩. تعديلات على النظام الأساسي والقواعد (البند الرابع عشر من جدول الأعمال):

وافق المجلس على تعديلات على النظام الأساسي والقواعد تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي. وستكون مجموعتان أخريان من التعديلات، قدمتا من قبل روسيا الاتحادية ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، موضوع مزيد من المشاورات فيما بين المجموعات الجيوسياسية وعموم الأعضاء. وستتم إعادة دراستها من قبل اللجنة التنفيذية وإعادة تقديمها للموافقة عليها في الدورة القادمة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.

*****

ثالثاً – اجتماعات الجمعية الثامنة والثلاثين بعد المائة

عقدت اجتماعات الجمعية العامة الـ ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماعات ذات الصلة في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات في مدينة جنيف – سويسرا ، خلال الفترة من السبت ٢٤ إلى الأربعاء ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨.

تمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية ١٣٨ المتضمن البنود التالية:

البند ١ انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ ١٣٨.

البند ٢ النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة.

البند ٣ المناقشة العامة حول موضوع تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسية قائمة على الوقائع.

البند ٤ الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.
(اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)

البند ٥ إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة.
(اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة)

البند ٦ تقارير اللجان الدائمة.

البند ٧ الموافقة على بنود اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة في الجمعية العامة الـ ١٤٠ للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.

البند ٨ تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده.

ناقشت الجمعية بنود جدول أعمالها في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة، واستمعت الجمعية إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء المجالس والوفود البرلمانية المشاركة وعلى مدى أربعة أيام،**كما عقدت جلستها الختامية** بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٠١٨/٠٣/٢٨. وافتتحت الجلسة بعرض مشاريع القرارات الواردة من اللجان الدائمة الأربع التي تعاقب مقرروها على منصة الجمعية وعرضوا تلك المشاريع التي حظيت بموافقة الجمعية وأقرت.

وفيما يلي عرض لبعض قرارات الجمعية (علماً بأن كامل القرارات ستكون ضمن التقرير النهائي الذي سيعد حال صدوره عن الاتحاد البرلماني الدولي وترجمته من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي):

١ . رئاسة الجمعية ال ١٣٨ (البند الأول من جدول الأعمال):

تولى رئاسة الجمعية **السيدة غبرييلا كويفاس بارون، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي،** ويعتبر رؤساء الوفود المشاركين نواباً للرئيس. حيث ساعدها عدد من نواب الرئيس: السيدة منساه – وليامز ، رئيس المجلس الوطني (ناميبيا)؛ السيد م. أوكايي، رئيس البرلمان (غانا)؛ السيد ب. غالاغر، نائب رئيس مجلس النواب (إيرلندا) ؛ السيد أ. فلوريس، رئيس الوفد (شيلي)؛ السيد م. بوفا، نائب رئيس الجمعية الوطنية (سورينام)؛ السيد س. سيمينا، رئيس الكونغرس (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)؛ السيدة أ. توللي، نائب رئيس مجلس النواب (نيوزيلندا)؛ السيد علي جاسم أحمد، رئيس الوفد (دولة الإمارات العربية المتحدة)؛ السيدة ر. روث، نائب رئيس البرلمان (ألمانيا)؛ والسيد أ. أناستازيا، عضو مجلس الشيوخ الاتحادي (البرازيل).

٢ . البند الطارىء (البند الثاني من جدول الأعمال):

تمت الموافقة على قرار البند الطارىء تحت عنوان:

تداعيات إعلان الإدارة الامريكية حول القدس،
وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة
ولقرارات الشرعية الدولية

قرار تم اعتماده بتوافق الآراء[١] من قبل الجمعية العامة الـ ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف ، ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٨)

إن الجمعية العامة الـ ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات ١٨١ (ثانياً) (١٩٤٧)، ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٢٥٢ (١٩٦٨)، ٢٩٨ (١٩٧١)، ٤٤٦ (١٩٧٩)، ٤٦٥ (١٩٨٠) و٤٧٨ (١٩٨٠)، ١٣٢٢ (٢٠٠٠) و٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الوثائق الدولية ذات الصلة،

---

[١] أعربت الوفود عن دعمها للحل القائم على دولتين، ولكنها أعربت عن قلقها إزاء بعض عبارات وعناصر مضمون القرار. أعربت الوفود التالية عن تحفظها على فقرة / فقرات منطوق محددة: فنلندا، إيطاليا وسان مارينو (الفقرة ٢)؛ فرنسا (الفقرتان ٢ و ٥)؛ وسويسرا (الفقرات ٢ و ٤ و ٥). كما أبدت فرنسا تحفظها على الفقرة ٥ من الديباجة. بالإضافة إلى ذلك أعربت وفود البلدان التالية عن تحفظها على القرار: أندورا ، أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الجمهورية التشيكية، الإكوادور، إستونيا، فيجي، ألمانيا، هنغاريا، لاتفيا، مالطة، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، صربيا، سيشيل، السويد، تايلاند، المملكة المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وإذ تأخذ علماً بالبيان الختامي والقرار الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي والاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية منظمة التعاون الإسلامي المعقود في اسطنبول في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧ وإعلان اسطنبول بشأن "حرية القدس"،

وإذ ترفض أي قرارات فردية تتعارض مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المواثيق الدولية التي تتناول الوضع القانوني لمدينة القدس، سواء اتخذتها الدول، أو حكومة الاحتلال الإسرائيلي أو غير ذلك،

وإذ تشجب وتدين إعلان الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس المحتلة بحلول منتصف شهر أيار/ مايو، والذي يتزامن مع ذكرى النكبة (١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨)،

وإذ تعيد التأكيد على دعمها لحق الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة حقوقه في العودة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية،

١. **تجدد** تضامنها ودعمها للشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة، بما في ذلك حقوقه التاريخية والثابتة في القدس، والتي تكفلها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة؛

٢. **تدعم** جميع الخطوات القانونية والسلمية التي اتخذتها القيادة الفلسطينية على الصعيدين الوطني والدولي، لتعزيز سيادة فلسطين على مدينة القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة؛

٣. **تؤكد** رفضها المطلق لقرار الإدارة الأمريكية الأخير بشأن القدس برمته، وتعتبره لاغياً وباطلاً، بموجب القانون الدولي؛

٤. **تدعو** جميع البرلمانات إلى حثّ حكوماتها على الاعتراف بدولة فلسطين على طول حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة؛

٥. **تؤكد** من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وتدابيرها على القدس غير قانونية وليس لها أية شرعية؛

٦. **تطالب** إسرائيل بوقف جميع أنشطة بناء المستوطنات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تغيير وضع الأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها وتكوينها الديمغرافي، بما في ذلك في القدس وما حولها، وجميعها لها ثار سلبية على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وعلى آفاق التسوية السلمية.

٧. **تعرب** عن قلقها البالغ إزاء القيود التي تفرضها إسرائيل والتي تعيق وصول المصلين إلى الأماكن المقدسة في القدس؛

٨. **تدعو** المنظمات الدولية لاتخاذ الخطوات اللازمة لصون التراث التاريخي للقدس والحفاظ عليه؛

٩. **تشدد** على ضرورة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتنفيذ

برامج مساعدات لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ر قم ٣٠٢ (د -٤) الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩.

١٠ **تشجع** على إعادة إطلاق عملية السلام من خلال مبادرة متعددة الأطراف، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة لتحقيق وجود حل قائم على دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

******

٣ . البند ٣ من جدول الأعمال:

إعلان حول تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين

الحاجة إلى حلول سياسات مستندة إلى الأدلة

أقرته الجمعية العامة الـ ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٨)

في ختام نقاش دام أسبوعاً حول تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين، ومع المدخلات المضافة للردود على الاستبيان (في الملحق)، من نتائج جلسة الاستماع البرلمانية السنوية لعام ٢٠١٨ في الأمم المتحدة، بعنوان "نحو اتفاق عالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة ونظامية: منظور برلماني"، والرؤى المكتسبة من النقاش التفاعلي مع رؤساء المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، نحن، البرلمانيين من جميع أنحاء العالم، أصدرنا الإعلان التالي.

الهجرة هي سمة من سمات الحضارة الإنسانية والتفاعل منذ زمن بعيد. إذا تمت إدارتها بشكل صحيح، فإنها تساهم في زيادة رفاه الإنسان والثروة الجماعية، فهي توسّع المعرفة وتقويّ روابط التضامن الإنساني.

وبالمثل، فإن فرار اللاجئين من الاضطهاد والصراع ليس جديداً. وعندما يفر اللاجئون، فإن من يوفر لهم الحماية والمساعدة التي يحتاجون إليها، يسهم في قضية الإنسانية وينبغي دعمهم في جهودهم من جانب المجتمع الدولي.

يتجاوز الناس الاختلافات الوطنية، ويتطلعون في كل مكان إلى نفس الأشياء: حياة كريمة، صحة وتعليم جيدين، بيئة آمنة، مؤسسات ديمقراطية قوية، وقبل كل شيء السلام.

ومع ذلك، فإن النظام العالمي اليوم للمهاجرين لا يستغل دائماً الفوائد المحتملة للهجرة، ولا يقوم نظام اللاجئين الدولي بما يكفي لتخفيف الضغوط على أولئك الذين يستضيفون أعداداً كبيرة من

اللاجئين. في كثير من الأحيان، يفشل النظامان في حماية أعداد متزايدة من المهاجرين واللاجئين من التمييز أو الاستغلال أو غير ذلك من أشكال سوء المعاملة. حيث إن التكاليف البشرية والاقتصادية لهذا الفشل هائلة، وتتعارض مع رؤيتنا المشتركة لعالم مزدهر ومستدام وسلمي.

يظل جزء كبير من سياسة اللاجئين والهجرة اليوم خاضعاً للظروف، حيث تضع الدول حلولها الخاصة لمجموعة من المشكلات الشائعة. فنحن بحاجة إلى نظام أكثر تنسيقاً يجمع البلدان معاً حول حلول عملية تعمل لصالح الجميع. ولما كانت هذه واحدة من أهم القضايا التي تواجه بلداننا، فإننا نرحب ترحيباً حاراً بمبادرة الأمم المتحدة لصياغة اتفاقيتين عالميتين – واحدة للهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية ، والأخرى بشأن اللاجئين – اللتين ستعتمدهما الحكومات رسمياً في وقت لاحق من هذا العام.

وفي حين أننا نعترف بالفوارق القانونية الهامة بين المهاجرين واللاجئين، نرى العديد من القواسم المشتركة بين هاتين المجموعتين الكبيرتين، من حيث حاجتهما إلى الخدمات الأساسية وخوفهما من التمييز أو الاضطهاد غير القانوني. ونؤكد أن جميع الأشخاص الذين يتنقلون – من المهاجرين الطوعيين وغير الطوعيين، النظاميين وغير النظاميين والمهاجرين لأسباب اقتصادية، والنازحين واللاجئين، بغض النظر عن دوافعهم الفردية للانتقال إلى بلدان أخرى – يحق لهم التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم، عملاً بالمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة. ويجب ألا نتغاضى عن التمييز ضد المهاجرين أو اللاجئين على أساس الثقافة، أو الجنس، أو العرق، أو الأصل الاثني أو الدين أو غير ذلك من الاختلافات. كما ينبغي علينا دعم الحماية المعززة للمهاجرين واللاجئين الأكثر ضعفاً، بدءاً بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن التحدي الذي يواجهنا، بوصفنا صنّاع السياسات، قادة الرأي وممثلي الشعب، هو التوفيق بين مصالحنا الوطنية على المدى القصير وبين هذه النظرة العالمية الطويلة الأمد التي تسعى إلى جني منافع الحراك البشري بطريقة منظمة. وإننا نؤمن بقوة بأن سياسات الهجرة، والجدل العام حول المهاجرين واللاجئين يجب أن تكون أكثر توازناً، وتعتمد على أساس الأدلة العملية لما يصلح وما لا يصلح. نحن ندرك أن التنوع يجعل بلادنا أقوى، وليس أضعف. وإننا ندين الاتجاه المقلق المتمثل في تحميل الأجانب المسؤولية عن مشاكل محلية ليس لهم علاقة بحدوثها. وإننا نؤكد واجبنا، بصفتنا أمناء للصالح العام، لتفادي اللغة التي توقد نار كراهية الأجانب والعنصرية.

والأهم من ذلك، إننا نتحمل مسؤولية العمل بحزم لمعالجة الأسباب الجذرية لأوضاع اللاجئين (بما في ذلك الاضطهاد والنزاع المسلح) والدوافع وراء الهجرة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية. والقيام بذلك، سيؤكد على الحق في المغادرة وكذلك الحق في الإقامة في موطنهم الأصلي. وفي عالم يتسم بانخفاض الدخل، عدم المساواة في الثروات، تغير المناخ وإضعاف المؤسسات الديمقراطية، فإن الشعور بانعدام الأمن العميق من جانب أعداد متزايدة من الناس، هو السبب الذي يدفع الناس إلى الانتقال، وأحد الأسباب الرئيسية للاستجابة السلبية للمهاجرين واللاجئين. في العديد من البلدان، يجب أن تكون الاستجابة شاملة للجميع وتسعى إلى دعم رفاهية وازدهار جميع الناس – المواطنين وغير المواطنين على حد سواء – في كل مكان.

نؤكد من جديد، تعهدنا بالعمل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المعتمدة من الأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة المرافقة (SDGs). توفر أهداف التنمية المستدامة خريطة طريق واضحة لتحقيق الرخاء الشامل والمستدام للجميع، ومن خلال تمكين جميع البلدان اقتصادياً ومؤسسياً، ومن خلال تعزيز أسس السلام بين البلدان وداخلها، ستساعد أهداف التنمية المستدامة على معالجة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين وتساعد في تحقيق توازن أفضل بين فوائد وتكاليف الهجرة، مثل الاستفادة من التحويلات المالية وتكاليف هجرة العقول بالنسبة للبلدان النامية. كما سيدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تقاسماً أكثر عدلاً للمسؤولية التي تقع على عاتق جميع الدول تجاه المهاجرين واللاجئين.

كل هذه الإجراءات، مجتمعةً، سوف تسمح للناس بالانتقال اختيارياً، وليس نتيجة الحاجة، بالتالي تحتوي إلى حد كبير اختلال محتمل يمكن أن يأتي من حركة كبيرة لا يمكن التنبؤ بها للأشخاص ذوي الصدمات على مستوى المجتمع. وفي الوقت نفسه، ندرك أن إدماج المهاجرين واللاجئين ليس حدثاً، ولكنه عملية تتطلب وقتاً وجهداً. وعلى عكس رأس المال الجامد والسلع التي يمكن أن تتحرك بسرعة عبر الحدود، فإن الناس لديهم روابط عاطفية واحتياجات شخصية. ويجب أن نكون حساسين لهذا الأمر من منظور المجتمعات المضيفة والمهاجرين واللاجئين أنفسهم، من خلال تبني سياسات استباقية للتماسك الاجتماعي. مع ذلك، نجد بصفة عامة أن التكامل الكبير هو أمر ممكن ويعمل كما ينبغي في غالبية بلداننا.

وكما تبين الإحصاءات بوضوح، فإن نسبة ضئيلة للغاية من المهاجرين واللاجئين تشكل تهديداً للأمن القومي. وفي حين أن هذا الأمر بالغ الأهمية لنا جميعاً، فإننا نلتزم بالمساعدة في تبديد المفاهيم الخاطئة في الإعلام وفي الخطاب العام بأن المهاجرين واللاجئين يمثلون خطراً كبيراً. وفي الوقت نفسه، نلتزم بضمان أن تكون ضوابط الحدود وإجراءات القبول مصممة لكشف وتصفية الإرهابيين المحتملين وعناصر الجريمة المنظمة.

إننا ندرك أن وضع عوائق مصطنعة لهجرة الناس سيولد معاناة إنسانية وتوترات اجتماعية لا داعي لها. وإن الاستجابة للهجرة غير النظامية المتزايدة، تكمن في توليد مسارات أكثر انتظاماً للناس للعمل والعيش في بلدان المقصد بطرق مفيدة للطرفين. فليس كل المهاجرين يبحثون عن الإقامة الدائمة، ويمكن استيعاب العديد منها من خلال ترتيبات مؤقتة ومن خلال سياسات تسهل عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. وفي الوقت نفسه، تحتاج بلدان المنشأ إلى بذل المزيد من الجهد للسماح لشعبها بالعودة.

المواثيق العالمية

إن الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، نظامية ومنتظمة، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يجب أن يعزز كل منهما الآخر، مما يخلق إطاراً عملياً شاملاً لإدارة جميع أنواع التنقل البشري على نحو أكثر فعالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وهما بحاجة إلى تضمين المبدأ الرئيس المتمثل في تقاسم المسؤولية بين بلدان المنشأ والمقصد، وكذلك بين البلدان والمجتمع الدولي.

ولكي تكون الاتفاقيات فعالة، يجب عليها أولاً أن تضع تعريفاً واضحاً للمهاجرين كفئة متميزة من اللاجئين، والتي ستكون مفيدة بشكل خاص في سياسة الاستهداف في التدفقات المختلطة، أو الفئات الجديدة الناشئة مثل الأشخاص الذين يفرون من عواقب تغير المناخ، أو النازحين الذين لا يَسهُل دائماً تحديد وضعهم كمهاجرين أو كلاجئين. وتحتاج الاتفاقات إلى إعادة تأكيد جميع معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وتحتاج الاتفاقيات إلى إنشاء آليات مراجعة قوية لمساءلة الحكومات عن التزاماتها. إن دور البرلمانات كأصحاب مصلحة رئيسية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ كلاً من الاتفاقيتين، يتطلب أن يتم الاعتراف بهذا الدور تحديداً في النص. أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للاتفاقيات، كما يتبين من استقصائنا، فلا ينبغي استبعاد إمكانية وجود نظام ملزم قانوناً بشكل كلي.

أظهرت مناقشتنا دعماً كبيرًا للأحكام المحددة التالية التي سيتم توضيحها في كلا الاتفاقيتين:

- **يجب** توفير المزيد من البيانات الأفضل حول المهاجرين واللاجئين، وتبادلها على جميع المستويات وطنياً وعالمياً، لإثراء النقاش العام والسياسات الوطنية ذات الصلة؛
- **ينبغي** التشجيع على إقامة شراكات مع السلطات المحلية، منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة التي هي الأولى في الاستجابة لتدفق المهاجرين واللاجئين؛
- **ينبغي** تنفيذ تسجيل المواليد لجميع أطفال المهاجرين واللاجئين لضمان حماية حقوقهم؛
- **يجب** وضع معيار دولي للممارسات الخاصة بالبلدان التي تتعامل مع المهاجرين المستضعفين، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم؛

- **يجب** وضع حد للاتجار بالبشر من خلال تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، فضلاً عن تعزيز إنفاذ القوانين القائمة؛
- **ينبغي** ألا تستفرد سياسات الأمن القومي المهاجرين واللاجئين، بل ينبغي أن تهدف بدلاً من ذلك إلى اتباع نهج شامل لكشف العناصر الإجرامية ومحاكمتها في مجتمعاتنا ككل؛
- **ينبغي** توفير الخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، الإسكان والدعم الغذائي لجميع اللاجئين والمهاجرين، إلى جانب وجود إطار حماية يحميهم من إنفاذ القانون؛
- **ينبغي** المعاقبة على خطاب الكراهية والجرائم الناتجة عنها والمحددة بوضوح في القانون، مع تزويد دوائر إنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية بالأدوات اللازمة لمكافحة هذه الجرائم والمعاقبة عليها؛
- **هناك** حاجة إلى مزيد من دعم المجتمع الدولي لمساعدة البلدان على مواجهة التدفقات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين.

المهاجرون

فيما يتعلق تحديداً بالمهاجرين النظاميين وغير النظاميين، فإننا ندعم الأحكام التالية التي يجب أن تنعكس في الاتفاق العالمي للهجرة:

- **يتعين** على بلدان المنشأ والعبور والمقصد أن تتعاون بصورة أوثق لتيسير حركة العمال المهاجرين، بما في ذلك عن طريق تيسير اعتماد الشهادات الأكاديمية والمهنية، عن طريق السماح بتحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي، وتخفيض تكلفة التحويلات؛
- **ينبغي** منح الجماعات المستضعفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة حماية خاصة في سياسات الهجرة، وفي قانون مكافحة الاستغلال وسوء المعاملة؛
- **يجب** أن تتضمن سياسات الهجرة الوطنية مدخلات من المهاجرين أنفسهم، وضمان أن المهاجرين ليسوا عناصر سلبية، وإنما هم مشاركين نشطين في المجتمعات التي يعيشون فيها؛
- **يمكن** أن تسهم الحصص الوطنية للمهاجرين العمال في زيادة القدرة على التوقّع بتدفقات الهجرة، على الرغم من أنه يبقى على عاتق كل بلد أن يقرر ما إذا كان سيتم إنشاء حصص أم لا؛
- **ينبغي** منح المهاجرين عموماً الحق في المشاركة في صنع القرار السياسي في البلدان المضيفة لهم عند الحصول على الجنسية حصراً، على الرغم من أنه ينبغي النظر في بعض الأحكام المتعلقة بمشاركة المقيمين الدائمين.

اللاجئون:

فيما يتعلق بالاتفاق العالمي للاجئين، نرحب بالإطار الشامل للاستجابة للاجئين وأركانها الأربعة الرئيسية لتخفيف الضغط على البلدان التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين، لتوفير حياة كريمة لجميع اللاجئين، لتسهيل إعادة التوطين في بلد ثالث، للإعداد لعودة اللاجئين إلى أوطانهم عندما تسمح الظروف بذلك.

كما نوصي بإدراج الأحكام التالية في الوثيقة النهائية، التي تم الانتهاء منها:

- **ينبغي** أن يتمتع الأشخاص الفارين من النزاع بالحماية القانونية كلاجئين بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين؛
- **ينبغي**، قدر الإمكان، تحفيز البلدان على منح الإقامة الدائمة للاجئين لمدة طويلة، في حين لا ينبغي حرمان أي لاجئ من حق العودة إلى الوطن؛
- **يجب** احترام حرية تنقل اللاجئين في البلدان المضيفة لهم في جميع الظروف؛
- **تتطلب** عودة اللاجئين وإعادة توطينهم، موافقتهم، ويتعين تنسيقها بعناية بين البلدان المضيفة أو بلدان المنشأ أو البلدان الثالثة؛
- **لا يمكن** عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية إلا عندما يمكن ضمان جميع الحريات الأساسية والسلامة الشخصية؛
- **ينبغي** توجيه المزيد من التمويل لإيواء اللاجئين في البلدان المضيفة إلى البلدان النامية حيث تعيش الغالبية العظمى من اللاجئين؛
- **ينبغي** تشجيع جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، على القيام بذلك.

*** سبل المضي قدماً:**

إلى جانب الحكومات والأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص، المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سيكون للبرلمانات دور رئيس في تنفيذ الاتفاقيات العالمية.

مهمتنا كبرلمانيين، هي مساءلة الحكومات عن التزاماتها، والتأكد من توافق القوانين والموازنات مع تلك الالتزامات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشجع المجتمع الدولي والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمتنا العالمية، على مواصلة العمل عن كثب مع برلماناتنا، وتعزيز قدراتنا المؤسسية لتصميم السياسات الملائمة للمهاجرين واللاجئين، والإشراف على هذه السياسات بفعالية.

والأهم من ذلك، أننا نلتزم بتحفيز النقاش بشأن المهاجرين واللاجئين الذي يُبني على نقاط القوة لدى الناس وأحلامهم وتطلعاتهم، بغض النظر عن اختلافاتهم.

عندما تكون هناك جدران، سنعمل على بناء الجسور. وحيث يوجد خوف، سنسعى لاستعادة الأمل.

****

الاستبيان البرلماني عن المهاجرين واللاجئين

لضمان أقصى مساهمة برلمانية في هذا الإعلان والتي تتجاوز البيانات الرسمية التي تم الإدلاء بها خلال المناقشة العامة للجمعية الـ ١٣٨، تمت دعوة جميع البرلمانيين المشاركين إلى الرد على استبيان عبر الإنترنت، تم إعداده بالتعاون مع First Contact، وهي مؤسسة استطلاع متخصصة في مجال السياسة العامة. كما تم توفير الاستبيان للمشاركين في جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٨ في الأمم المتحدة (٢٢-٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٨) وفي الاجتماع البرلماني في لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (١٣ آذار/ مارس).

تم تحليل مائتين وتسعة وثلاثين (٢٣٩) استبيان من مندوبين يمثلون ٨٤ دولة. وقد توزع المستجيبون بالتساوي بين أعضاء في الأحزاب الحاكمة وفي المعارضة / والمستقلين. وحدّد ٦٤ بالمائة من المستجيبين أنهم رجال، و٣٣ بالمائة نساء و ٣ بالمائة كنوع جنس آخر أو رفضوا تحديد نوع الجنس. يعتقد ٧٩ بالمائة من المشاركين أن وجهات نظرهم تتماشى بشكل كبير مع آراء أعضاء حزبهم السياسي، وبلغ متوسط شغل الوظيفة للبرلمانيين الذين أجابوا على الاستبيان ٨,٢ سنة.

وصف المستجيبون بلدهم إما كبلد منشأ (٢٤ بالمائة)، أو عبور (٤٣ بالمائة)، أو مقصد (٦٥ بالمائة) أو لا شيء (١٢٪)، أي ما مجموعه ١٤٤ بالمائة، وهذا يعكس الأدوار المتعددة التي يمكن لكل بلد لعبها في ظاهرة الهجرة. وأظهر الاستبيان مستوىً عالياً من الدعم للاتفاق العالمي بشأن الهجرة والميثاق العالمي للاجئين، حيث أيدَّ ٨٦ بالمائة من المستجيبين بشدة، أو يؤيدون. وأبلغ المستجيبون عن مستوى أدنى (بنسبة ٦٧ بالمائة) من الإلمام بالميثاق المقترح.

ويعتقد ٩١ بالمائة من المشاركين، أنه ينبغي أن يكون هناك معيار دولي للممارسة عند التعامل مع المهاجرين المستضعفين، بما في ذلك النساء والأطفال. ويعتقد ٩٤ بالمائة أنه على البلدان أن تعمل على حماية المهاجرين من الاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي كلتا الحالتين، كان المستجيبون الذين يدعمون كلا "الاتفاقين العالميين" يدعمون بقوة هذه التدابير.

ارتبط دعم الاتفاق العالمي ارتباطاً إيجابيا بالألفة؛ فقد أفاد المستجيبون بأنه من المألوف جداً أو مألوف إلى حد ما أن يكونوا داعمين بشكل أكثر من أولئك الذين لم يكن الأمر مألوف بالنسبة لهم. وبالمثل، المستجيبون الذين أفادوا بأنه يُنظر للهجرة بشكل إيجابي في بلدهم من المرجح أن يدعموا الاتفاق العالمي، على الرغم من أن ٤٥ بالمائة فقط ذكروا أنه يُنظر إلى الهجرة بشكل إيجابي أو إيجابي إلى حد ما. وكانت إجابات ٧٠ بالمائة موافق بشدة أو موافق على أن بلدهم يحتاج إلى إجراء مناقشة أكثر توازناً تستند إلى الأدلة بشأن مسألة الهجرة.

ويعتقد ٥١ بالمائة من المستجوبين أن الاتفاق يجب أن يكون ملزماً قانونياً، بينما يعتقد ٣٦ بالمائة أنه ينبغي أن يكون طوعياً و ١٤بالمائة لم يقرروا بعد. أعربت أقلية من المستجوبين عن تأييدها لاعتماد حصة من المهاجرين ليتم قبولهم، حيث أن ٥١ بالمائة "وافقوا بقوة"، و٢٦ بالمائة "وافقوا" على ذلك.

وعندما سئلوا متى ينبغي أن يشارك المهاجرون في صنع القرار السياسي في بلدهم، قال ٦٨ بالمائة عندما يصبحون مواطنين، و ٢٧ بالمائة عندما يكونون في وضع دائم و ٥ بالمائة عند وصولهم.

وإذا أخذناها مجتمعةً، فإن ما ورد أعلاه يوحي بأنه على الرغم من وجود دعم واسع للاتفاق العالمي، إلا أن بعض الدعم المعبّر عنه قد يكون مشروط اجتماعياً، وهناك قدر أقل من الدعم لتدابير ملزمة محددة على الدول الفردية أو إجراءات من شأنها أن تعطي المهاجرين مساواة في المشاركة مع المواطنين. وقد تكشف الأبحاث الإضافية أن معارضي "الاتفاق العالمي" أجابوا كمترددين أو غير متآلفين أكثر منه معارضة الدولة أو عدم التركيز على الهجرة والميثاق العالمي. إن بناء الوعي من خلال التعليم المستمر للبرلمانيين سيؤثر بشكل إيجابي على النقاش.

وأفاد ٧٣ بالمائة من المشاركين بأن الهجرة هي واحدة من أهم القضايا التي تواجه بلدهم، في حين قال ٣١ بالمائة فقط إن بلدهم على أتم الاستعداد للتعامل مع هذه القضية. وأفاد المستجيبون من إفريقيا بأنهم الأقل استعداداً (١٤ بالمائة) للتعامل مع الهجرة، بينما أفاد المستجيبون من أوروبا الغربية بأعلى مستويات الاستعداد (٥٢ بالمائة). وعلى النقيض من ذلك، أفاد ٥٦ بالمائة من المستجيبين بأن بلدانهم تقوم بعمل جيد في دمج المهاجرين مع المجتمع.

ويعتقد ٧٥ بالمائة من المندوبين أن مسألة الهجرة هي مسؤولية كل دولة بمفردها والمجتمع الدولي على حد سواء، في حين يعتقد ١٣ بالمائة أنها تقع في المقام الأول على عاتق كل دولة على حدة، و ١٢ بالمائة يعتقدون أنها في المقام الأول مسؤولية المجتمع الدولي. ومن المرجح أن يعتقد المستجيبون من بلدان العبور والبلدان الأقل استعداداً للتعامل مع الهجرة، أن المسؤولية عن مسألة الهجرة هي مسؤولية المجتمع الدولي أو المجتمع الدولي والبلد المضيف.

وكان لتنبؤات المستجيبين حول أعداد المهاجرين في المستقبل تأثير ضئيل على إدراكهم لأهمية المسألة أو دعمهم للاتفاق العالمي. فيعتقد أقل من نصف المستجيبين (٤٨ بالمائة) أن عدد المهاجرين الوافدين إلى بلادهم سوف يزداد في المستقبل، بينما يعتقد ٢٩ بالمائة أن هذا العدد سيبقى نفسه، كما يعتقد ٢٣ بالمائة أن هذا العدد سينخفض. وعلى النقيض من ذلك، يتوقع ٧٢ بالمائة من المستجيبين زيادة عدد المهاجرين في العالم مستقبلاً، بينما يعتقد ما نسبته ٩ بالمائة أن هذا العدد سيبقى على حاله، ويعتقد ١٩ في المائة أن هذا العدد سينخفض.

٤ ـ البند الرابع من جدول الأعمال:

الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

قرار تم اعتماده بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف ، ٢٨ مارس ٢٠١٨)

إن الجمعية الـ ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤكد من جديد، وفقاً لنظامها الأساسي، أن العمل من أجل السلام والتعاون بين الشعوب، هو أحد المقاصد الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي،

وإذ تشير إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي المعنونة: منع الصراعات واستعادة السلام والثقة في البلدان الخارجة من الحرب؛ عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، تعزيز العمليات الديمقراطية والإسراع في إعادة البناء (المؤتمر البرلماني الدولي الـ٩٩، ويندهوك، ١٩٩٨)، تحقيق السلام، الاستقرار والتنمية الشاملة في العالم وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية أوثق بين الشعوب (المؤتمر البرلماني الدولي الـ ١٠٣، عمّان، ٢٠٠٠)؛ ضمان الاحترام والتعايش السلمي بين جميع الطوائف والمعتقدات الدينية في عالم يتسم بالعولمة (الجمعية العامة ١١٦، نوسا دوا، ٢٠٠٧)؛ تعزيز وممارسة الحوكمة الرشيدة كوسيلة لتعزيز السلام والأمن: استخلاص الدروس من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجمعية العامة ١٢٦، كمبالا، ٢٠١٢)؛ إنفاذ المسؤولية عن الحماية: دور البرلمان في أرواح حماية المدنيين (الجمعية العامة ١٢٨، كيتو، ٢٠١٣) ودور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (الجمعية العامة ١٣٦، دكا، ٢٠١٧)،

وإذ تشير أيضاً إلى نتائج المناقشات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وهي بيان كيتو (الجمعية العامة ١٢٨، كيتو، ٢٠١٣)، إعلان هانوي (الجمعية العامة ١٣٢، هانوي، ٢٠١٥)،) وإعلان سانت بطرسبرغ (الجمعية العامة ١٣٧، سانت بطرسبرغ، ٢٠١٧)، والتي تتضمن إجراءات المجتمع البرلماني نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضاً إلى التصميم على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير كذلك إلى أن استدامة السلام قد حددت في القرارات المتطابقة جوهرياً للجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٦٢/٧٠) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٢٨٢ (٢٠١٦)) التي تم اعتمادها في ٢٧ نيسان / أبريل ٢٠١٦ "كهدف وعملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، وضمان مراعاة احتياجات جميع قطاعات السكان، التي تشمل الأنشطة الرامية إلى منع نشوب الصراعات، تصعيدها، استمرارها،

وتكرارها، معالجة الأسباب الجذرية، مساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال العدائية، ضمان المصالحة الوطنية، الانتقال نحو الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية، التأكيد على أن استدامة السلام مهمة ومسؤولية مشتركتين يتعين على الحكومة وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين الوفاء بها، وينبغي أن تتدفق من خلال الركائز الثلاث لمشاركة الأمم المتحدة في جميع مراحل الصراع، وبأبعاده جميعها، وتحتاج إلى اهتمام ومساعدة دوليين متواصلين "،

وإذ ترحب بالولاية المتجددة التي قدمتها قرارات الأمم المتحدة هذه إلى لجنة بناء السلام، صندوق بناء السلام، مكتب دعم بناء السلام في سياق خطة استدامة السلام،

وإذ ترحب أيضاً بإعطاء الأمين العام للأمم المتحدة الأولوية لمنع نشوب الصراعات العنيفة،

وإذ تدعم بشكل كامل قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة، السلام والأمن الذي يؤكد على دور المرأة الهام في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وكذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب، السلام والأمن الذي يعترف بالدور الإيجابي للشباب في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما،

وإذ تعترف بهذه القرارات والتنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠، باعتبارهما خطوتين هامتين نحو مزيد من الترابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي: السلام والأمن، التنمية وحقوق الإنسان،

وإذ تضع في اعتبارها أن جدول أعمال عام ٢٠٣٠ يُسلّم بالحاجة إلى استدامة السلام ووضمان الأمن وتضمينها قضايا شاملة لعدة قطاعات،

وإذ تسلّم بأن أهداف التنمية المستدامة تنطبق على جميع الدول، مع الاعتراف بأن تنفيذها سيتم تكييفه وفقاً للطابع المميز لكل دولة، وأن لكل دولة الحق في تحديد أولوياتها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة تبعاً لظروفها واحتياجاتها السائدة،

وإذ تشير إلى أن جدول أعمال عام ٢٠٣٠ يدعو الحكومات، البرلمانات، وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تصميم وتنفيذ قوانين وبرامج تلبي احتياجات الشعب، ويكسر الطابع الانعزالي للسياسات، ويدعم حقوق الإنسان، ويشمل الجميع،

وإذ تؤكد على وجود صلة بين السلام وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وتقرّ بإرادة الجمعية العامة للأمم المتحدة في مواصلة دراسة مسألة تعزيز وحماية الحق في السلام،

وإذ تؤكد أيضاً أنه، نظراً إلى الطبيعة المترابطة للتنمية، حقوق الإنسان، والسلم والأمن، تعزيز الديمقراطية الحوكمة الرشيدة، التنمية الشاملة، تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، القضاء على جميع أشكال التمييز، الحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتدفقات الأسلحة، والمؤسسات الفعالة والقابلة للمساءلة والشاملة للجميع، وتطبيق القانون على قدم المساواة لجميع الناس، هي من بين أنجع السبل للحفاظ على السلم والأمن، منع نشوب الصراعات وتصعيدها واستمرارها وتكرارها.

وإذ تؤكد على أن السلام والأمن ليسا فقط من القضايا السياسية التي يحددها غياب العنف والحرب، بل أيضاً التحرر من الخوف، وأنهما يشملان قضايا سياسية، ثقافية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تعليمية وإنسانية،

وإذ تعترف أن العنف يحركه بشكل متزايد عدم الاستقرار السياسي المحلي، وأن واحدًا من كل شخصين في العالم قد تأثر أو يعيش على مقربة من العنف السياسي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) تقرير الهشاشة ٢٠١٦)،

وإذ تقتنع بأن البرلمانات يمكن أن تساهم بشكل كبير في الحفاظ على السلام، وتسلط الضوء على الطبيعة البنّاءة والوقائية للدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك قدرتها على الحد من التوترات وتخفيف النزاعات وحلها بالوسائل السلمية،

وإذ تؤكد على أن البرلمانات يجب أن تضمن الشمولية من خلال تمثيل المرأة وتمكينها، واحترام حقوق الأطفال، الشباب، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والجماعات المهمشة، بما في ذلك الجماعات العرقية والدينية وتلك الخاصة بالأشخاص ذوي التوجه الجنسي من المثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)، والتعبير عن كل مصالحهم من خلال التمثيل البرلماني لضمان السلام بين جميع أفراد المجتمع،

وإذ نؤكد من جديد أيضاً، أنه يجب على البرلمانات أن تضمن مراعاة وضع النساء والفتيات المهاجرات، اللاجئات واحتياجاتهنَّ الخاصة، فضلاً عن حماية حقوقهنّ، أمنهنّ، اندماجهنَّ الاقتصادي والاجتماعي وتمكينهنَّ،

وإذ تدرك أن تغيّر المناخ له آثار مباشرة وغير مباشرة على السلم والأمن، تؤثر بشكل رئيس على الأشخاص الذين هم في وضع الأكثر ضعفاً وعرضة للمخاطر، ما يؤدي إلى تفاقم خطر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وزيادة الضغوط البيئية ومخاطر الكوارث، والتسبب في هجرة السكان، والذي يمكن أن يكون مصدر الصراعات،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية، بدعم دولي، للتصدي للآثار السلبية على السلم والأمن والتنمية المستدامة في جميع جوانب استخراج الموارد المعدنية واستغلالها،

إذ تلاحظ مع القلق محنة الأطفال في حالات الصراع، ولا سيما ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب أطراف النزاعات المسلحة، وكذلك الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة ضد الأطفال، وتشدد على ضرورة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وضمان دمج حماية الأطفال وحقوقهم في الصراعات المسلحة في جميع عمليات السلام،

وإذ تعترف بأن استدامة السلام وتحقيق التنمية المستدامة يتطلبان تمويلاً منتظماً، يمكن التنبؤ به وملائماً، وأنه يجب السعي إلى إيجاد حلول ابتكارية لزيادة المساهمات المالية المقدمة من أصحاب المصلحة غير التقليديين، بما في ذلك القطاع الخاص،

وإذ تشدد على أهمية المشاركة المتساوية والاشتراك الشامل لجميع مواطني الأمة، والأقليات العرقية، الدينية واللغوية وغيرها من الأقليات، مثل الأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الجهود الوطنية الرامية إلى استدامة السلام؛ وتؤكد أيضاً على الاعتراف بحقوق جميع الجماعات والأقليات، كشركاء أساسيين في تحقيق السلام،

وإذ تؤكد على أهمية معالجة البعد الاجتماعي الاقتصادي لبطالة الشباب، وكذلك تيسير مشاركة الشباب المعززة في عمليات صنع القرار، بهدف مواجهة التحديات الاجتماعية، السياسية، الثقافية والاقتصادية، وترحّب في هذا الصدد باعتماد مبادرة الأمم المتحدة العالمية بشأن الوظائف اللائقة للشباب التي تهدف إلى معالجة بطالة الشباب،

وإذ تؤكد أيضاً على ضرورة التعجيل بعملية اعتماد خطط العمل الوطنية، من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، السلام والأمن، مع ضمان المشاركة الكاملة للبرلمانات في صياغتها، الإشراف على تنفيذها وتمويلها،

وإذ تسلط الضوء على مساهمة المجتمع المدني في ضمان استدامة السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وترحب بالتفاعل المفيد معها من أجل بناء روابط لتعزيز رفاه المواطنين،

وإذ تؤكد من جديد مبدأ الملكية والقيادة الوطنيين في استدامة السلام، الذي يُفهم على أنه مسؤولية مشتركة يتم تقاسمها على نطاق واسع من قبل البرلمان، الحكومة، السلطة القضائية وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين،

وإذ تعترف بمساهمة الأطراف الفاعلة الإقليمية، والجمعيات البرلمانية الإقليمية، الحكومية وغير الحكومية، الهيئات المحلية، والمنتديات الإقليمية الأخرى، في دعم السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

١. **ترحب** باعتماد القرارات المتوافقة جوهرياً بشأن استدامة السلام، بتوافق الآراء من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٦٢/٧٠)، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٢٨٢ (٢٠١٦))؛

٢. **تدعو** جميع البرلمانات إلى المساهمة في تنفيذ مفهوم استدامة السلام وأهداف التنمية المستدامة، وتحديد تدابير محددة للتنفيذ وفقاً لسياقاتها الوطنية؛

٣. **تشدد** على أهمية الملكية والقيادة الوطنية في استدامة السلام، وأن المسؤولية الرئيسية عن تحديد، قيادة وتوجيه الأولويات، الاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة باستدامة السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تقع على عاتق البرلمانات والحكومات الوطنية؛

٤. **تؤكد** أن الشمول والتنوع هما، في هذا الصدد، أمران مهمان جداً لضمان مراعاة احتياجات جميع قطاعات المجتمع، وتعترف بالشمولية نفسها كوسيلة لمنع نشوب الصراعات؛

٥. **تدعو** جميع البرلمانيين إلى أن يضعوا في اعتبارهم فكرة استدامة السلام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في أعمالهم البرلمانية اليومية، وإدراج منع نشوب الصراعات وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام في جدول أعمال علاقاتهم البرلمانية، دون المساس بمبدأ سيادة الدولة؛

٦. **تدعو** أيضاً جميع البرلمانات إلى الاستخدام الكامل للإمكانيات الوقائية للعملية البرلمانية كطريقة للتخفيف من حدة الصراعات وحلها، بما في ذلك من خلال عمليات رصد حماية حقوق الإنسان وعمليات الحوار الشامل والوساطة، من أجل تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع بطريقة سلمية؛

٧. **تشجع** البرلمانات على التعاون مع لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في جهودها لمنع نشوب الصراعات، وتوصي بأن تسعى حكوماتها الوطنية، حسب الاقتضاء، إلى إدراج حالة بلدهم في جدول أعمال اللجنة؛

٨. **تدعو** البرلمانات إلى اعتماد تشريعات تمكينيه، بما في ذلك قوانين الموازنة الرئيسية من أجل النهوض بكل من أهداف التنمية المستدامة واستدامة جداول أعمال السلام، بما في ذلك التدابير التي تعزز من زيادة الدعم المالي من أصحاب المصلحة الوطنيين، لا سيما القطاع الخاص؛

٩. **تدعو** أيضاً البرلمانات إلى تطبيق جميع المهام البرلمانية العامة لمساءلة الحكومات عن

التنفيذ الفعال لإطار السلام المستدام وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مهام وضع القوانين، الرقابة، الموازنة، والمهام التمثيلية والانتخابية، وجداول أعمال التنمية المستدامة التي يسترشد بها عمل هيئات الرقابة المستقلة مثل مؤسسات تدقيق الحسابات، مؤسسات أمناء المظالم، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

١٠. **تدعو** البرلمانات إلى إقامة شراكة مع المجتمع المدني بشكل أكثر انتظاماً من أجل بناء الثقة بين عامة الناس، بما في ذلك القطاعات المهمشة في المجتمع، لضمان الشمولية والتمثيل لمجموعة متنوعة من الاحتياجات، وتمكين الوصول إلى عمليات صنع القرار بشكل أكثر فعالية، وفقاً للتشريعات الوطنية؛

١١. **توصي** البرلمانيين بالاشتراك مع الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، مع مراعاة أثر النزاع على النساء والأطفال، فضلاً عن جدول أعمال الأمم المتحدة حول المرأة، السلام، والأمن، ومواصلة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، ولا سيما في أنشطة الوساطة، حفظ السلام، وبناء السلام، وكذلك في مجال التعليم وتعزيز ثقافة السلام، وعلاوة على ذلك ، تحثُّ البرلمانات على العمل من أجل اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز المساواة بين الجنسين ولحماية حقوق الأطفال مثل تشجيع الموازنات المراعية للمنظور الجنساني وتوفير التمويل الكافي لعناصر حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛

١٢. **تدعو** البرلمانات إلى اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، السلام والأمن، والإشراف على تنفيذها وتمويلها بشكل كافٍ؛

١٣. **توصي** البرلمانيين بالعمل مع الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني من أجل ضمان حماية الأطفال من الصراعات في جميع الأوقات، وتجنب استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة؛

١٤. **تصرُّ** على أن البرلمانات الوطنية والمجتمع الدولي، وفقاً لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، يضعان أحكاماً تشريعية ومالية ترتكز على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وتدعوهما إلى المشاركة في مكافحة تغير المناخ وآثاره، خاصة على الأشخاص الذين يجب أن يتحركوا ويجب أن يكونوا بمثابة ضمان وطيد للحقوق الدولية غير القابلة للتصرف؛

١٥. **تدعو** البرلمانات لضمان تنفيذ الالتزامات والمعاهدات الدولية من قبل الحكومة ، بما في ذلك جدول أعمال عام ٢٠٣٠ والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتشدد على أن المعاهدة الموقعة ملزمة للموقّعين عليها، الذين يُلزمون بتنفيذها دون أي شروط مسبقة؛

١٦. **تعترف** بأنه يجب إيلاء اهتمام خاص لمنع العنف في سياق الانتخابات، بوصفها لحظات محورية للدورة السياسية، لأن الأوضاع المستقرة سياسياً توفر بيئة مواتية للتنمية المستدامة واستدامة السلام؛

١٧. **تقرّ** بمسؤوليات الأحزاب والجمعيات السياسية في هذا الصدد، والدور الهام الذي تضطلع به الانتخابات الحرة والنزيهة والمؤسسات الداعمة مثل اللجنة الانتخابية المستقلة، السلطة قضائية، ووسائط الإعلام الحرة؛

١٨. **تحثّ** برلمانات البلدان المتأثرة بالصراع على بذل المزيد من الجهود لدعم المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، تحري الحقيقة والتعامل مع الماضي؛ وتعترف بالدور الهام للبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المصالحة الوطنية؛ وتشدد على أهمية تقديم الجناة إلى العدالة، وتدعو البرلمانات إلى التصديق على نظام روما الأساسي؛

١٩. **تشجع** البرلمانيين على سن التشريعات والتعاون مع الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، وفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، لمنع تدفق الأسلحة في المجتمعات والمناطق المتضررة من النزاع؛

٢٠. **تعلن** أن التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة لا يسهم فحسب في منع نشوب الصراعات، بل يدعم أيضاً استدامة السلام والتنمية عن طريق الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف؛

٢١. **تتطلع** إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني ببناء السلام وتحقيق السلام في ٢٤ – ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠١٨، الذي يعقده رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

٢٢. **تقر** بأن التنوع الثقافي له أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، وتدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى تنظيم مؤتمر دولي مع الأمم المتحدة حول الحوار بين الأديان وبين الأعراق بمشاركة رؤساء الدول، البرلمانات وقادة الأديان العالمية.

٢٣. **تشجع** التعاون الوثيق بين البرلمانات، المنظمات البرلمانية الإقليمية والهيئات المحلية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، بهدف المساهمة في استدامة السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢٤. **توصي** بأن تضطلع حكومات البلدان المتقدمة بمسؤولياتها في صون السلم والأمن الدوليين في البلدان النامية، وتعزيز عملية التنمية المستدامة التي بدأتها أصلاً.

٢٥. **تشدد** على دور البرلمان في رعاية الحوارات النشطة بين مختلف أفراد المجتمع من مختلف الخلفيات، لضمان استدامة السلام والتسامح داخل المجتمعات؛

******

٥ ـ البند الخامس من جدول الأعمال:

إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة

قرار تم اعتماده بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف ، ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٨)

إن الجمعية الـ ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤكد التزامها بالتنفيذ الفعّال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1 الصادر في ٢٥ كانون الأول/ سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي وضع الأسس لجدول أعمال شامل للتنمية المستدامة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، ووضع الهدف رقم ٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة، حيث تم التأكيد على ضرورة تطوير الطاقة المتجددة،

وإذ تشدد على أن إعلان هانوي الصادر في ١ نيسان / أبريل ٢٠١٥ الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ ١٣٢ للاتحاد البرلماني الدولي، اعترف بدور البرلمان في تعبئة التمويل من المصادر الخاصة والعامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذكرَ أنه ينبغي تعزيز بيئة الاستثمارات الخاصة بطرق تدعم بشكل مباشر التنمية المستدامة؛ وتؤكد من جديد على قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تشجيع التعاون الدولي المعزز بشأن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الإدماج المالي للمرأة كمحرك للتنمية، الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ ١٣٦ للاتحاد البرلماني الدولي، ويدعو إلى تعزيز مبادرة المرأة على تنظيم مشاريع والحصول على الموارد المالية،

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/69/313 الصادر في ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٥، بعنوان جدول أعمال أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، و A/RES/71/233 الصادر في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، بعنوان ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع، نتائج منتدى الأمم المتحدة للقطاع الخاص لعام ٢٠١٧، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف ١٧، والندوة الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٧ بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الندوة الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٧ بشأن أهداف التنمية

المستدامة لبرلمانات إفريقيا جنوب الصحراء، التي أقرّت بأن أهداف التنمية المستدامة سيكون لها تأثير غير متناسب على الأجيال الشابة، في إفريقيا وحول العالم، والتي ينبغي إدراجها في تخطيط وتنفيذ سياسات التنمية، والاجتماع السنوي السادس والعشرين للمنتدى البرلماني لدول جنوب شرق آسيا – المحيط الهادئ،

وإذ تؤكد على أن التنمية المستدامة هي الهدف المشترك للمجتمع، وأنه من بين أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ المترابطة والتي لا يمكن الفصل بينها، إذ يعتبر الهدف رقم ٧ أحد الركائز الهامة لنجاح الأهداف الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالحد من الفقر، التعليم، الصحة وحماية البيئة استجابةً لتغيّر المناخ،

وإذ تشدد على أن تطوير مصادر الطاقة المتجددة والوصول إلى مصادر الطاقة الحديثة، الموثوقة والمستدامة، له إسهام كبير في ضمان أمن الطاقة، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من عدم المساواة في الوصول إلى الطاقة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، ولخلق فرص العمل ولتحسين سبل معيشة الناس، بما في ذلك الشباب والنساء في المجتمع،

وإذ تعترف بالحاجة الماسة لضمان وصول المرأة الكامل والمتساوي إلى الطاقة المتجددة كوسيلة لتعزيز تمكينها الاقتصادي، فضلاً عن إمكانات المرأة، بالنظر إلى دورها الرئيس في إنتاج واستخدام الطاقة في الأسر والمجتمعات المحلية، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن تكنولوجيات الطاقة المتجددة قد شهدت تخفيضات ملحوظة في التكاليف على مدى العقد الماضي، وأظهرت انخفاض وحدة التكلفة مقارنة بمحطات الطاقة الحرارية التقليدية في العديد من المناطق، وأنه من المتوخى حدوث تطورات مماثلة لتكنولوجيات التوليد والتخزين في المستقبل المنظور،

وإذ تدرك أن مساهمة القطاع الخاص في التنمية تتجاوز موضوع توفير رأس المال وخلق فرص العمل، وأن القطاع الخاص يمكن أن يكون عاملاً إنمائياً حقيقياً، يحرك تطور التكنولوجيا والابتكار، يقوم بالاستثمار الذكي في المجالات الرئيسية، يسّهل نقل التكنولوجيا ويشارك في الانتقال نحو الإنتاج والتشغيل والاستهلاك المستدام، وأن المشاركة النشطة للقطاع الخاص والشراكة الاستراتيجية بين القطاع الخاص، القطاع العام، المجتمع المدني والمجتمعات المحلية هي أمر حيوي، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة،

وإذ تؤكد على مسؤولية كيانات القطاع الخاص عن صون وتعزيز رفاهية المجتمع المحيط الذي يديرون فيه أعمالهم، بما في ذلك الحفاظ على البيئة وحماية حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد، مع ذلك، أنه لا يزال في المقام الأول ضمن مسؤولية الدولة ضمان وتوجيه عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ليس أقلها لأن الاستثمارات الخاصة تميل إلى التدفق إلى البلدان ذات الدخل

المتوسط و/أو البلدان ذات مستوى معين من الثقة في هياكل استثماراتها. وهي تؤدي بدورها إلى مزيد من الحرمان لمجموعة البلدان الأقل نمواً، بالتالي بالنسبة إلى البلدان الأكثر اعتماداً على دعم المجتمع الدولي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وإذ تقرّ بأن تنظيم القطاع الخاص وتشغيله متنوّعان، تتدرّج من الشركات المتعددة الجنسيات، التعاونيات، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المشاريع المتناهية الصغر، المشاريع الاجتماعية والأسر المعيشية إلى القطاع غير الرسمي، وأن طرائق ونطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص تختلف من بلد إلى آخر، وينبغي أن تكون هناك أطر مؤسسية لهذه الشراكات،

وإذ تؤكد على ضرورة قيام الدول بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات تدعم خلق التآزر بين الشركات المحلية والجهات الفاعلة الأجنبية،

وإذ تدرك حقيقة أن البلدان النامية معرضة بشكل خاص لتأثير تغير المناخ ، وأنه على الرغم من أن التقدم التكنولوجي قد أدى إلى انخفاض في تكلفة الطاقة المتجددة، فإن البلدان النامية في وضع غير مواتٍ عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا والتمويل اللازمين للوصول بشكل أسهل إلى طاقة متجددة،

وإذ تؤكد على دور البرلمانات الذي لا غنى عنه، في بناء المؤسسات والرقابة السيادية للحكومة على التنفيذ الفعال للسياسات المتعلقة بإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة،

وإذ ترغب في تعزيز المؤسسات القانونية الدولية والوطنية، حيثما يكون هناك تنسيق بين مصالح القطاع الخاص والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما الطاقة المتجددة،

١. **تحثّ** البرلمانات بقوة على زيادة الوعي العام بضرورة إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الطاقة المتجددة، من خلال زيادة عدد حملات وأنشطة التوعية التي تصل إلى جميع أفراد المجتمع، من أجل تزويدهم بالمعرفة المعززة على التنمية المستدامة، قوانين وسياسات الدول بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأيضاً لإدراج محتوى التنمية المستدامة في المناهج الدراسية في جميع مستويات التعليم، وخاصة المقررات الدراسية في مرحلة ما قبل التخرج والدراسات العليا، في مجالات الاستثمار، الإنتاج، إدارة الأعمال والتجارة من أجل تغيير عقلية الأعمال التجارية نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢. **تدعو** البرلمانات إلى دعم التشريعات، السياسات والموازنات المراعية للاعتبارات الجنسانية الرامية إلى ضمان تكافؤ فرص وصول الشباب، النساء والرجال إلى العلم، التكنولوجيا،

التعليم، التدريب، برامج بناء القدرات للنساء، لا سيما في المناطق الريفية، وتكافؤ الفرص للمشاركة في جميع مراحل سلسلة قيمة الطاقة المتجددة، بما في ذلك فرص ريادة الأعمال، الوظائف والمهن، وكذلك المشاركة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار المحلية، الوطنية والدولية في قطاع الطاقة المتجددة؛

٣. **كما تدعو** البرلمانات إلى دعم برامج بناء القدرات للفئات الفقيرة والمستضعفة من السكان، وتشجيع التشريعات والسياسات بهدف الحد من فقر الطاقة لفئات المستهلكين المستضعفة؛

٤. **تحثّ** الوكالات الحكومية على الاعتراف بالدور المحوري للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت إطلاع القطاع الخاص على دوره الهام ومسؤوليته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة الطاقة المتجددة، ومواصلة تعزيز ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ودعم تنمية المشاريع الاجتماعية، بحيث يتم يشجع القطاع الخاص على إضافة مخاوف التنمية المستدامة في مجالات أعماله الرئيسية؛

٥. **ترحب** بانضمام البرلمانات إلى الحكومات من أجل اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية مع غايات التنمية المستدامة على المدى المتوسط والطويل، والتي يتم فيها تحديد مشاركة القطاع الخاص كأحد أصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإدراج أهداف التنمية المستدامة في برامج استثمار مبتكر ومستدام؛

٦. **تناشد** البرلمانات لبناء خارطة طريق، والإشراف على الحكومات في متابعتها، لتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، التخفيف من التلوث البيئي، تنفيذ حلول لاستخدام الطاقة بكفاءة وفعالية واستخدام الطاقة المتجددة، تطوير التكنولوجيات الخضراء والمواد الجديدة الصديقة للبيئة، وكذلك تطوير الصناعات والبنية التحتية المحلية التي تدعم إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها واستخدامها؛

٧. **تناشد** أيضاً البرلمانات إلى جانب الحكومات لإعادة توجيه الأسواق المالية للنهوض الاستدامة والنظر في إقامة الشراكات المناسبة لتقاسم المخاطر، مثل آليات التمويل المختلطة المبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتمويل التنمية المستدامة، التي تضمن الشفافية والمساءلة وموازنة العائدات على رأس المال الخاص مع الآثار الاجتماعية؛

٨. **تحثّ** البرلمانات على إنشاء، ودعم تطوير، سوق كهرباء شفافة وتنافسية تضمن أن إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة مدعم ذاتياً؛

٩. **تقترح** أن تقوم البرلمانات بضمان حيز السياسة العامة للاستثمار في الطاقة المتجددة خارج الشبكة، وتشجع الاستثمار الخاص في تكنولوجيا الطاقة المتجددة خارج الشبكة، بما في ذلك مولدات الكهرباء الصغيرة الحجم التي تحول الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة والشبكات الصغيرة، من خلال دعم بناء أدوات إدارة المخاطر لمثل هذه الاستثمارات وإطار تنظيمي ومؤسسي تمكيني، ومن خلال إعداد خرائط طريق طويلة الأجل لكهربة الريف ممكن الاعتماد عليها، والتي تخفف من مخاطر توسع الشبكة التي تتداخل مع أسواق الشبكات الخاصة الصغيرة وخارجها؛

١٠. **تدعو** البرلمانات إلى تخصيص الموازنات المناسبة للاستثمار وتحفيز الاستثمار الخاص في البحث والتطوير والابتكار، وتحديد أولويات الاستثمار في البنية التحتية الأساسية لتنمية الطاقة المتجددة؛

١١. **تحث** الدول المتقدمة تكنولوجياً على قيادة البحث في التطبيق العملي للحلول التقنية لتخزين واستخدام الهيدروجين المنتج من الطاقة المتجددة، مما يجعل هذه التكنولوجيا خياراً قوياً من أجل الاستخدام الفعال للطاقة المتجددة؛

١٢. **تدعو** البرلمانات إلى دعم إنشاء قواعد بيانات شفافة وموثوقة للاستثمارات الخاصة المحتملة في التنمية المستدامة، ولا سيما خطوط إمداد المشاريع الصغيرة، وإلى إنشاء شبكات أوسع للمستثمرين في ميدان التنمية المستدامة، بناء مؤشرات الأداء، نظم الإبلاغ عن الرصد والتقييم المشتركين بشأن تأثيرات الاستثمار، معايير المنتجات والتكنولوجيات المستدامة، وكذلك تنظيم منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين تسمح بالمشاركة البنّاءة للمعرفة، الدراية الفنية، قصص النجاح، أسباب الفشل والدروس المستفادة في مجال الاستثمار، الإنتاج، التشغيل، والاستهلاك المستدامة؛

١٣. **كما تدعو** البرلمانات إلى مواصلة جهودها لبناء المؤسسات الاقتصادية التي تعزز تهيئة مناخ الأعمال التمكيني للقطاع الخاص، للمشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان مشاركة القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في صنع السياسات والتقييم؛

١٤. **تدعو** كذلك البرلمانات إلى دعم اللوائح التنظيمية من أجل قياسات الطاقة الشاملة، التفصيلية وفي الوقت الحقيقي لتسهيل فواتير تعكس التكاليف، ونماذج الإيرادات الشفافة؛

١٥. **توصي** كل برلمان بأن يصدر سياسات حوافز مناسبة للقطاع الخاص، ولا سيما الاستثمار الصغير في المشاريع الصغيرة، وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالبلد في فترة تنميته الخاصة دون التسبب في اختلال الأسواق التي تؤدي وظائفها بشكل جيد؛

١٦. **تدعو** البرلمانات، الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية إلى تحديد وتداول الاتفاقات الاستثمارية الدولية من جيل جديد، والتي تركز على تعزيز سياسات التنمية المستدامة، مع مراعاة تنفيذ آليات تمويل المناخ الحالية؛

١٧. **تقترح** مزيداً من التبادلات وتعزيز التعاون بين البلدان من أجل تشجيع نقل التكنولوجيات المتطورة مع مزيد من الحوافز، وبناء سياسات، توسّع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً، وتعزز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في الهدف رقم /١٧/ من أهداف التنمية المستدامة؛

١٨. **تشجع**، على وجه الخصوص، مشاركة البرلمانات وأعضائها في المنظمات والمنتديات المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة، مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، وإنشاء شبكات للبرلمانيين، بما في ذلك بين البرلمانات، المنظمات البرلمانية والبرلمانيين، لتسهيل تبادل أفضل الممارسات وتمكين نقل المعرفة، بما في ذلك السياسات، التكنولوجيا والمالية؛ وتدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى التعاون مع هذه الهيئات بهدف تعزيز الدعم البرلماني للغايات المتعلقة بالطاقة المتجددة وفق الهدف رقم /٧/ من أهداف التنمية المستدامة.

******

٦ ـ تقارير اللجان الدائمة (البند السادس من جدول الأعمال):

وافقت الجمعية على التقارير المقدمة من قبل اللجان الأربعة الدائمة.

اللجنة الدائمة الأولى لجنة السلم والأمن الدوليين:

عَقدت لجنة السلم والأمن الدوليين عدة جلسات ونظرت اللجنة في جلستها الأولى في مذكرة إيضاحية ومشروع قرار بعنوان "*الحفاظ على السلام السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة*"، أعدها المقرران المشتركان، السيدة م. فارغاس بارسينا (المكسيك) والسيد أ. كاروني (سويسرا). كما نظرت في ١٣٦ مشروع تعديل مقدم من ١٨ برلماناً عضواً ومن منتدى النساء البرلمانيات.

وتم اعتماد ٣٧ بالمائة من التعديلات المقترحة، بعضها مع تعديلات فرعية طرحها المقررون المشاركون في المقام الأول. واعتمدت اللجنة في جلستها المنعقدة في ٢٧ آذار / مارس النص المعدل بتوافق الآراء. وقدم وفد الصين تحفظا على الفقرة ١٨ من المنطوق. وقد قُدّم مشروع القرار، بصيغته المعدلة من اللجنة، إلى الجلسة العامة للجمعية بعد ظهر يوم ٢٨ آذار / مارس، وتم اعتماده بالإجماع.

وعُقدت انتخابات للمكتب خلال الجلسة الرابعة والأخيرة للجنة. تم ملء تسعة من الشواغر العشرة

واجتمع المكتب في ٢٦ آذار / مارس لمناقشة موضوع البند الموضوع للقرار التالي وبرنامج عمل اللجنة. وبحث بندين موضوعين اللذين تم تلقيهما قبل الموعد النهائي وقرر أن يقترح على اللجنة البند الذي قدمه وفد أوكرانيا: *عدم مقبولية استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*. واعتمدت اللجنة الاقتراح كما اعتمد من قبل الجمعية العامة.

ووافقت اللجنة على عقد جلسة استماع في الجمعية العامة الـ ١٣٩ بشأن البند الموضوع هذا وحلقات النقاش، بما في ذلك موضوع البند الذي لم يتم اختياره: *مكافحة العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخارجها*.

اللجنة الدائمة الثانية لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة:

عقدت لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة عدة جلسات برئاسة نائب رئيسها، السيد أ. سيسي (مالي). وكان معروضاً على اللجنة الدائمة مذكرة إيضاحية ومشروع قرار بعنوان "*إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الطاقة المتجددة*"، أعدّت بشكل مشترك من قبل المقررين المشاركين، السيد أ. جريفروي (بلجيكا) والسيد دوونغ كووك آنه (فيتنام). وعرض عليها أيضاً ١١٥ تعديلا على مشروع القرار المقدم من ١٨ برلماناً عضواً ، فضلا عن تعديلات قدمها منتدى النساء البرلمانيات.

واستمعت اللجنة أولاً إلى عرض مشروع القرار من جانب المقررين المشاركين، تبعته مناقشة. وتحدّث ما مجموعه ٢٥ متحدثاً. ثم شرعت اللجنة الدائمة في النظر في التعديلات المقترحة في جلستين عامتين.
في جلستها الأخيرة التي عُقدت في ٢٧ آذار/ مارس، اعتمدت اللجنة الدائمة المسودة الموحدة بالإجماع.
واتفقت اللجنة على أن يقدم السيد غريفروي مشروع القرار إلى الجمعية.
بالنيابة عن اللجنة، قدم السيد غريفروي مشروع القرار إلى الجمعية العامة في جلستها العامة المنعقدة بعد ظهر يوم ٢٨ آذار / مارس. وتم اعتماده بالإجماع من قبل الجمعية.

في جلستها الأخيرة وبناءً على اقتراح المكتب، اعتمدت اللجنة الدائمة موضوعها التالي، *دور الاستثمار والتجارة العادلة والحرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، البنية التحتية المستدامة، التصنيع والابتكار*. ووافقت اللجنة على تعيين السيدة س. راسكوفيتش إفيتش (صربيا) والسيد ج. ويلسون (أستراليا) كمقررين مشاركين. وفي وقت لاحق، رشحت الجمعية السيد إد إدريسو (غانا) كمقرر مشارك ثالث.

وفيما يتعلق بخطة العمل الخاصة بالجمعية العامة ١٣٩، وافقت اللجنة على اقتراح المكتب بتنظيم مناقشة حول البند الموضوع، بالإضافة إلى فريق لمناقشة طرق تنفيذ القرار الخاص *بإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة*. كما وافقت اللجنة على أنه ينبغي تنظيم جزء

قصير للإعداد للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في بولندا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.

كما أجرت اللجنة انتخابات لمكتبها.

اللجنة الدائمة الثالثة لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

عقدت اللجنة عدة جلسات برئاسة رئيسها، السيدة ب. تيشيريليتسو (بوتسوانا). في جلستها الأولى، أجرت اللجنة مناقشة تحضيرية حول موضوع القرار التالي: *تعزيز التعاون البرلماني حول الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة وقانونية*. ووافقت اللجنة على تعيين ثلاثة مقررين للقرار التالي، السيد ج. إيتشانيز (إسبانيا)، السيدة ك. سوسا (السلفادور) والسيد أ. تويزي (المغرب).

وأثار المندوبون عدداً من القضايا، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ووضع تشريعات شاملة تحمي حقوق المهاجرين، وحتمية مكافحة التمييز وكراهية الأجانب في سياق الهجرة. ودعا الرئيس جميع الأعضاء إلى مساعدة المقررين في صياغة القرار بتقديم مساهمات خطية بحلول الموعد النهائي وهو ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٨.

وفي جلستها الثانية، قامت اللجنة بمزيد من الدراسة لاقتراح إجراء مناقشة حول "*دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)*". وعملت اللجنة في جو من الاحترام المتبادل، حيث تمكن جميع المندوبين الراغبين في ذلك من إبداء آرائهم حول الاقتراح والاستماع إلى وجهات نظر الآخرين. تم تقديم الاقتراح من قبل بلجيكا، وبعدها أخذ ٢٨ مندوبا من جميع المجموعات الجيوسياسية الكلمة للتعبير عن موقفهم. ولتجنب أي شك محتمل بشأن القرار، أجرت اللجنة تصويتاً بنداء الأسماء، وصوتت لصالح إجراء هذه المناقشة في الجمعية المقبلة.
وعلى الرغم من القرار الذي اتخذته لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان فيما يتعلق بجدول أعمالها للجمعية المقبلة، أخذت عدة وفود الكلمة خلال الجلسة الختامية للجمعية العامة للتعبير عن اعتراضها على إدراج في جدول أعمال اللجنة نقاش لدراسة دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على أساس التوجه الجنسي. وفي ضوء تأخر الوقت وغياب النصاب القانوني اللازم لاتخاذ قرار رسمي، تقرر رفع الجلسة وإعادة النظر في القضية بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي.

وانتخبت اللجنة أعضاء جدد في مكتبها وانتخبت رئيساً جديداً ولكنها أبقت القرار المتعلق بنائب الرئيس حتى الجمعية العامة ١٣٩.

اللجنة الدائمة الرابعة اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة:

عقدت اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة جلستين ركزت فيهما على أهداف التنمية المستدامة. وقيّمت الجلسة الأولى العمل البرلماني حول أهداف التنمية المستدامة، وساعدت الثانية في إعداد البرلمانيين للمناقشة التي ستعقد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل، حول الركيزة البيئية لأهداف التنمية المستدامة. وتم تمثيل ما يقرب من ٦٠ برلماناً في الجلسات، مع أكثر من ٢٠ بيان تم الإدلاء بها.

وقد عرض كل من السيد ميلوفيتش (صربيا)، السيدة س. كريكسيل (الأرجنتين) والسيد إي. سارافابافان (سريلانكا) أعمالهم في البرلمان بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع تحديد الخطوط العريضة للهيكل، وتقديم أمثلة عن النجاح. وقدمت السيدة ن. إيسلر، مديرة مختبر أهداف التنمية المستدامة في جنيف، نظرة عامة على عمل المخبر في المساعدة على تماسك السياسات عبر أهداف التنمية المستدامة.

وفي الجلسة الثانية، قدّم السيد أ. سينماليزا (إكوادور) والسيدة هـ. هاوكلاند لاندال (النرويج) وصفاً لعملهما البرلماني في الحد من استهلاك الطاقة وبناء مجتمعات أكثر استدامة.

وأوضح السيد م. واكرناغل، المؤسس والرئيس التنفيذي لشبكة البصمة العالمية، والسيد س. ستون من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، العمل التكميلي الذي قاما به لتشجيع التعليم على الوضع البيئي المقلق في جميع أنحاء العالم، وكيف لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للحد من الاستهلاك والاحترار العالمي.

******

٧ ـ الموافقة على بنود اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة في الجمعية العامة الـ ١٤٠ للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين. (البند السابع من جدول الأعمال).

******

٨ ـ تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده (البند الثامن من جدول الأعمال):

وافقت الجمعية العامة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.

******

اختتام أعمال الجمعية العامة:

في الجلسة الختامية التي عُقدت في ٢٨ مارس / آذار، قدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الوثيقة الختامية للمناقشة العامة، والإعلان المتعلق بتعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسية مستندة على الأدلة. وكان الهدف من الإعلان، بالاستناد إلى الآراء التي تم الإعراب عنها أثناء المداولات ومن خلال استقصاء للبرلمانيين، هو توجيه رسالة واضحة إلى العالم وإلى الأمم المتحدة مفادها أن البرلمانيين ملتزمون بالكامل بالمساعدة في إدارة تدفقات المهاجرين واللاجئين بطريقة مسؤولة. وهذا يعني النظر في وقائع المسألة، والاستماع بعناية إلى جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المهاجرون واللاجئون، والمساعدة في وضع الحلول الناجعة. وأوضح الإعلان أن على البلدان أن تتجاوز الاستجابات المخصصة الأحادية الجانب وأن تعمل معاً من خلال نظام دولي أكثر تنسيقاً.

وبالاقتباس من الإعلان نفسه، أكد الرئيس أنه بصفته برلمانيين، " نلتزم بتحفيز النقاش بشأن المهاجرين واللاجئين الذي يُبني على نقاط القوة لدى الناس وأحلامهم وتطلعاتهم، بغض النظر عن اختلافاتهم. وحيث توجد جدران، سنعمل على بناء الجسور. وحيث يوجد خوف، سنسعى لاستعادة الأمل. وسيتم مشاركة الإعلان مع جميع البرلمانات الوطنية لإجراء المتابعة، وكذلك مع مفاوضي الأمم المتحدة، كإسهام برلماني رسمي في المشاورات الجارية المؤدية إلى الميثاق العالمي حول الهجرة وحماية اللاجئين.

وأخذت الكلمة عدة وفود – منها أنغولا، كندا، تشيلي، غانا، الإكوادور، السودان وأوغندا – لتدعيم الرسائل الرئيسية للإعلان وتعهدت بالتزامها بالعمل الجاد سعياً إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية. وتم إقرار الإعلان من قبل الجمعية.

واعتمدت بالإجماع القرارات المقدمة من لجنة السلم والأمن الدوليين حول استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك القرار المقدم من لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة. ووافقت الجمعية العامة أيضاً على البنود الموضوعة والمقررين لهاتين اللجنتين الدائمتين للدورة التالية لمدة عام واحد.

ووافقت الجمعية العامة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.

وأخذت الجمعية علماً بتقارير لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان واللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة. وعلى الرغم من القرار الذي اتخذته لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان فيما يتعلق بجدول أعمالها للجمعية المقبلة، أخذت عدة وفود الكلمة للتعبير عن اعتراضها على إدراج في جدول أعمال اللجنة

نقاش لدراسة دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على أساس التوجه الجنسي. وفي ضوء تأخر الوقت وغياب النصاب القانوني اللازم لاتخاذ قرار رسمي، تقرر رفع الجلسة وإعادة النظر في القضية بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي.

في ختام أعمال الجمعية، أخذ ممثلو المجموعات الجيوسياسية الكلمة للإشادة برئيس الاتحاد البرلماني الدولي الجديد على قيادته، والترحيب بالنتائج الموضوعية للجمعية. وقد لخص رئيس الاتحاد البرلماني الدولي نتائج الجمعية وشكر جميع المشاركين على مشاركتهم النشطة وأعلن اختتام الدورة ١٣٨ للجمعية العامة.

******

ثالثاً – الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية

تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عدة طلباتٍ لإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعيّة العامّة 138 للاتّحاد البرلماني الدّولي: وهذه الطلبات حسب تسلسل ورودها:

الشعبة البرلمانية	عنوان البند	تاريخ الاستلام
دولة فلسطين	**"تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس،وتخفيض مساهمتها في موازنة الأونروا ومساعداتها الإنسانية للشعب الفلسطيني".**	٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨
دولة الكويت	**"حق الفلسطينيين في القدس: العودة إلى المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة".**	٦ آذار/مارس ٢٠١٨
مملكة البحرين	**"عدم المساس بالوضعية التاريخية والقانونية لمدينة القدس".**	٧ آذار/مارس ٢٠١٨
تركيا	**"احترام وضع مدينة القدس الشريف بهدف تحقيق سلام عادل وشامل على أساس حل الدولتين".**	١٩ آذار/مارس ٢٠١٨
إسرائيل	**تداعيات الأنشطة الإيرانية الخبيثة، بقيادة فيلق الحرس الثوري الإسلامي وقوات القدس التابعة له، في الساحات الرئيسية في الشرق الأوسط، بما فيها سورية، لبنان، العراق واليمن، وفي الساحة الفلسطينية".**	٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨
السويد	**العنف ضد المرأة في مكان العمل، لا سيما في البرلمانات، في أعقاب حركة أنا أيضاً #MeToo".**	٢٤ آذار/مارس ٢٠١٨
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	**ضرورة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني لتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف، ورفض قرار الإدارة الأمريكية حول القدس الشريف**	٢٥ آذار/مارس ٢٠١٨

وقد تم دمج بعض الطلبات إضافة إلى انسحاب بعض الطلبات حيث أصبحت الطلبات المتعلقة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعيّة العامّة ١٣٨ للاتّحاد البرلماني الدّولي، والتي طرحت للتصويت على النحو التالي:

الشعبة البرلمانية	عنوان البند	تاريخ الاستلام
إسرائيل	**تداعيات الأنشطة الإيرانية الخبيثة، بقيادة فيلق الحرس الثوري الإسلامي وقوات القدس التابعة له، في الساحات الرئيسية في الشرق الأوسط، بما فيها سورية، لبنان، العراق واليمن، وفي الساحة الفلسطينية".**	٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨
السويد	**العنف ضد المرأة في مكان العمل، لا سيما في البرلمانات، في أعقاب حركة أنا أيضاً #MeToo".**	٢٤ آذار/مارس ٢٠١٨
فلسطين، الكويت، البحرين، تركيا	**تداعيات إعلان الإدارة الامريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية.**	٢٥ آذار/مارس ٢٠١٨

وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي (تجدون رفقه جدولاً تفصيلياً):

الشعبة البرلمانية	عدد الأصوات المؤيدة	عدد الأصوات المعارضة	إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة	عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها	النتيجة
إسرائيل	١١٨	٤٩٥	٥١٣	٤٠٩	لم يحصل على الأغلبية المطلوبة
السويد	٨٣٠	٢٩٨	١,١٢٨	٧٥٢	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
فلسطين، الكويت، البحرين، تركيا	٨٤٣	١٣٢	٩٧٥	٦٥٠	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء، واعتمده لحصوله على أصوات أعلى

******

رابعاً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

انعقدت اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، وذلك على النحو التالي:

١ – اللجنة التنفيذية:

عقدت الدورة ٢٧٨ للجنة التنفيذية برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عدة جلسات ناقشت في خلالها عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخذت القرارات اللازمة بخصوصها، ثم تم عرضها على المجلس الحاكم.

نظرت اللجنة التنفيذية في مراجعة رؤية رئيس الاتحاد للاتحاد البرلماني الدولي في جلستها الأولى والثالثة، واقترحت تحديد الأولويات للسنة الحالية وعام ٢٠١٩ مع تحديد تكلفة كل مقترح جديد. وفي الجلسة الأخيرة التي عقدت في ٢٧ آذار/ مارس، أقرت اللجنة عدداً من الأنشطة التي اقترحها الرئيس.

وتمت دراسة المقترحات الثلاث من التعديلات: (١) المقترح الأول لتعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي؛ (٢) المقترح الثاني المقدم من روسيا الاتحادية بشأن تحديد دور رئيس الاتحاد البرلماني الدولي؛ والمقترح الثالث المقدم من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وقررت بالإجماع التوصية بأن يعتمد المجلس الحاكم المقترح الأول من التعديلات بشأن مشاركة الشباب.

وبعد نقاش طويل حول المقترحات الثانية والثالثة، وفي غياب توافق في الآراء، قرر نائب رئيس اللجنة التنفيذية والرئيس سحب اقتراحاتهما من أجل إتاحة المزيد من الوقت للمشاورات بين المجموعات الجيوسياسية والأعضاء. وتقرر أن تظل مسألة التعديلات على جدول أعمال اللجنة التنفيذية، التي ستدرسها في دورة استثنائية في الوقت المناسب لتقديم حزمة تعديلات معدلة إلى الجمعية المقبلة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، تم تكليف نائب رئيس اللجنة التنفيذية، السيد ك. كوساشيف، بإجراء المشاورات اللازمة.

وقد استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير السيد ر. ديل بيتشيا، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالتمويل. كما اجتمعت اللجنة الفرعية المعنية بالتمويل لإعداد وتسهيل نظر اللجنة التنفيذية في المسائل المالية وتلك المتعلقة بالموازنة. وقد درست بعناية جميع الوثائق المالية، بما في ذلك النتائج المالية، تقرير مدقق الحسابات الخارجي، الوضع المالي الحالي وتحديث التمويل الطوعي. وكان من دواعي السرور ملاحظة أن حسابات الاتحاد البرلماني الدولي كانت مرة أخرى متوافقة تماماً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وقد لاحظت اللجنة الفرعية استقرار المساهمات الطوعية. وتتطلع إلى تحضيراتها لموازنة عام ٢٠١٩. أوصت اللجنة الفرعية بالبيانات المالية لعام ٢٠١٧ وتقرير التدقيق الخارجي إلى اللجنة التنفيذية لاعتمادها.

شكرت اللجنة التنفيذية اللجنة الفرعية والأمانة على العمل المنجز، وأوصت بأن يوافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية لعام ٢٠١٧.

درست اللجنة التنفيذية مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة، البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، ووافقت على أن تأخذ العملية مسارها، بقيادة البلد الذي يتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، المكسيك. وتمت دعوة الأعضاء إلى الضغط على وزراء خارجيتهم لرعاية القرار وبكامل قوتها في نيويورك في ٢٢ أيار / مايو ٢٠١٨، حيث من المحتمل اعتماد القرار.

وتم إطلاع اللجنة التنفيذية على التطورات المتعلقة بالموظفين. تم تعيين السيدة ماري غرازييلا نغويني، وهي مواطنة كاميرونية، كمساعد إداري على مستوى G5 لبرنامج الشراكة بين الجنسين لتحل محل السيدة فاليريا سيستك، التي تقاعدت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧.

وقد أعلن الأمين العام للاتحاد أن السيد توماس فيتزسيمونز، الذي يحمل الجنسيتين البريطانية والفرنسية المزدوجة، قد تم تعيينه كمدير اتصالات جديد على مستوى P5. وقدم الأخير نفسه إلى اللجنة التنفيذية وأطلع الأعضاء على رؤيته لوضع استراتيجية اتصالات جديدة وشاملة، يتم وضعها من خلال مشاورات واسعة مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. وبالفعل، في الجمعية الحالية، جري تعميم دراسة استقصائية عن الرضا تضم عنصراً للاتصالات على الأعضاء.

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير لنائب رئيس المجموعة الاستشارية الرفيع المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف حول اجتماعها الأول الذي عُقد يومي ٥ و ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٨. وقد ناقشت المجموعة اختصاصاتها، بما في ذلك تكوينها، الذي تم، بناء على توصية من اللجنة التنفيذية، بما ينسجم مع الشمولية والتوازن الجيوسياسي والتوازن بين الجنسين. وأوصت اللجنة التنفيذية أيضاً بتعيين حد أقصى ١٥ عضواً، وطلبت من الأمانة إعداد اقتراح موازنة. وأوصت بأن يعتمد المجلس تقرير المجموعة الاستشارية واختصاصاتها.

ودرست اللجنة التنفيذية حالة بعض البرلمانات، وقدمت توصيات محددة إلى المجلس الحاكم بشأن برلمانات كل من بوروندي، كمبوديا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، غينيا بيساو، ليبيا، المالديف، جنوب السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، تركيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية واليمن. وشجعت على تعزيز الحوار بين جميع الأطراف، وعرضت مساعيها الحميدة على برلمانات بوروندي، جمهورية

الكونغو الديمقراطية وغينيا – بيساو. ورحبت بالعروض الأخيرة للتعاون من البعثة الدائمة لإريتريا في جنيف، وأخذت علماً بتوصيات البعثة الأخيرة التي أجريت في الملديف.

استمعت اللجنة من رئيس فريق العمل المعني بسورية، وقررت السماح بمواصلة ولايته بالرغم من الظروف الصعبة في سورية. وأعربت اللجنة التنفيذية عن قلقها إزاء الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في فنزويلا، وكررت الدعوة إلى القيام بمهمة سياسية وحقوق إنسان في كاراكاس. وسيتولى قيادة الجهود رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وعضو اللجنة التنفيذية من كوبا.

وقررت إلغاء تجميد مشاركة اليمن في الجمعية الحالية، بعد التأكد من أن الفريقين البرلمانيين اللذين يوجد مقرهما في صنعاء وعدن قد أبديا استعدادهما للمشاركة، كوفد واحد والتحدث بصوت واحد.

في جلستها التي انعقدت في ٢٧ آذار/ مارس، استمعت اللجنة التنفيذية من رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بهدف الحصول على فهم أفضل لحالة حقوق الإنسان في البرلمانات موضع التمحيص. وتعهدت ببناء أوجه التآزر بين اللجنتين.

كما درست الورقة البحثية المتعلقة بالحفاظ على عضوية البرلمانات المتأخرة لعدة أسباب، بينما تم تعليق بفعالية حقوقها في الاتحاد البرلماني الدولي. وسيتم نقل هذه البرلمانات إلى فئة جديدة من "الأعضاء غير المشاركين"، الذين لن يكونوا قادرين على المشاركة في الاجتماعات العادية أو التصويت أو تولي مناصب لدى الاتحاد البرلماني الدولي. وأوصت بأن يوافق المجلس على ذلك.

وأُبلغت اللجنة التنفيذية بأن اتفاق الاستضافة قد تم التوقيع عليه رسمياً مع الأرجنتين في الدورة الحالية، وأن السلطات الأرجنتينية قد قدمت ضمانات بتقديم تأشيرة دخول كاملة لجميع مندوبي الاتحاد البرلماني الدولي باستثناء الأفراد المدرجين في قائمة عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الذين صدت بحقهم مذكرات اعتقال من قبل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول).

فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، نظرت اللجنة التنفيذية في عدد من المسائل التي أحيلت لاحقاً إلى المجلس الحاكم، ولا سيما اقتراح مشروع مفصّل لمركز الابتكار في البرلمانات، والذي كان قد طُلب من قبل اللجنة، والتي كانت مخصصة للمانحين المحتملين.

وقررت اللجنة التنفيذية معاودة النظر في اختصاصات الفريق الرفيع المستوى المعني بالدبلوماسية البرلمانية في دورته القادمة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨. وذكر الأمين العام أنه تلقى عدداً من الرسائل من فلسطين وأعضاء آخرين بشأن القدس. وفي ضوء القرار بشأن البند الطارئ، أصبح موقف الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه المسألة واضحاً الآن.

******

٢ – منتدى النساء البرلمانيات:

وافق المجتمعون على جدول الأعمال المتضمن البنود الآتية:

١ ـ إقرار جدول الأعمال.

٢ ـ الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمساواة الجندرية:

(أ) تقرير مكتب النساء البرلمانيات:

اطلع المشاركون على مداولات المكتب في دورته التي عُقدت في سانت بطرسبرغ في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧، وفي جنيف ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(ب) تقرير مجموعة الشراكة الجندرية:

تم إطلاع المشاركين على عمل وتوصيات المجموعة. وتعمل المجموعة على ضمان المساواة الجندرية داخل الاتحاد البرلماني الدولي. وهي تبدأ بإجراء إصلاحات في هذا المجال وتشرف على تنفيذها. وتتألف المجموعة من رجلين وامرأتين من أعضاء اللجنة التنفيذية.

(ج) الإحاطة بأحدث المعلومات عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة لتعزيز المساواة الجندرية:

اطلع المشاركون على أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة لتعزيز المساواة الجندرية.

٣ ـ المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ ١٣٨ من منظور جندري:

ناقش المشاركون مشروعي القرارين المدرجين في جدول أعمال الجمعية العامة الـ ١٣٨. ونوقش كل موضوع من المنظور الجندري، وصدرت توصيات بشأن التعديلات التي قدمها منتدى النساء البرلمانيات. ولهذا الغرض تم العمل في مجموعتين، غطت كل منهما موضوعاً واحداً على النحو التالي:

ناقشت المجموعة الأولى البند ٤ من جدول الأعمال:

«الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة» (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين).

ناقشت المجموعة الثانية البند ٥ من جدول الأعمال:

«إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة» (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة).

وبعد عرض موجز لمشروعي القرارين، انقسم المنتدى إلى مجموعات للمناقشة. وعين المنتدى رئيساً ومقرراً لكل مجموعة، بناءً على توصية مكتبه. وقدم المقررون توصيات المجموعات إلى منتدى النساء البرلمانيات في الجلسة التي سَتُعقد بعد الظهر.

٤ ـ حلقة نقاش بشأن: «لماذا لا يزال تمثيل المرأة في السياسة تمثيلاً ناقصاً؟ الأسباب الجذرية وكيفية معالجتها»:

ناقش المنتدى الحالة الراهنة للمشاركة السياسية للمرأة، استناداً إلى آخر تحليل للاتحاد البرلماني الدولي حول المرأة في البرلمانات. وهدفت المناقشات أيضاً إلى اكتشاف الأسباب الجذرية للتمثيل الناقص للمرأة. وتبادل المشاركون أفضل الممارسات والطرق المبتكرة للتصدي لهذه التحديات من خلال نهج كلي وشامل لعدة قطاعات. وتم مناقشة مبادرة أنصار المساواة الجندرية الدولية، وكيفية تأثيرها إيجابياً على المشاركة السياسية للمرأة.

٥ ـ تقارير مقرري فريق المناقشة:

قدم مقرروا فريق المناقشة تقاريرهم.

٦ ـ مكان وتاريخ انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمنتدى النساء البرلمانيات:

عقدت الجلسة الثالثة
الثلاثاء ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٨، من الساعة ١٢:٠٠ ظهراً حتى الساعة ١:٠٠ بعد الظهر،
ومن الساعة ٣:٣٠ بعد الظهر حتى الساعة ٤:٠٠ بعد الظهر
قاعة رقم ٣ و٤، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات

٧ ـ انتخابات مكتب النساء البرلمانيات (من الساعة ١٢:٠٠ ظهراً حتى الساعة ١:٠٠ بعد الظهر)

انتخب المنتدى ممثلات لملء نصف مقاعد الممثلات الإقليميات واستبدال الممثلات التي غادرت المكتب .

٨ ـ انتخاب مكتب النساء البرلمانيات (من الساعة ٣:٣٠ بعد الظهر حتى الساعة ٤:٠٠ بعد الظهر).

انتخب المنتدى السيدة يو. كارلسون (السويد) لشغل منصب رئيسة المكتب، والسيدة س. واكاراورا كيبكا (كينيا)، في منصب النائب الأول للرئيس والسيدة عفراء البسطى (دولة الإمارات العربية المتحدة) لمنصب النائب الثاني لرئيس مكتب النساء البرلمانيات.

******

٣ – منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي:

اجتمع منتدى البرلمانيين الشباب بحضور (٧٢) برلمانياً شاباً، (٣٦) بالمائة منهم من النساء. برئاسة السيدة ر. ت. إيتاماري تشوك (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) بصفتها أصغر عضو في المجلس الحاضرين في الجمعية العامة الـ ١٣٨.

وقام المشاركون بتقييم الجهود الوطنية لتعزيز مشاركة الشباب، وسلطوا الضوء على خفض متطلبات السن للترشح للمناصب، واعتماد وتنفيذ الحصص الانتخابية للشباب، وتعزيز مشاركة الشباب على المستويين المحلي والإقليمي كاستراتيجيات تفضي إلى انتخاب عدد أكبر من البرلمانيين الشباب. ورحبوا بموافقة اللجنة التنفيذية على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي والقواعد لتعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، كما دعا البرلمانيون الاتحاد البرلماني الدولي إلى أخذ زمام المبادرة في تحديد هدف معترف به دولياً لمشاركة الشباب في البرلمان. وركز جزء خاص من المنتدى على

ضرورة استعراض وإصلاح السياسات، عند الاقتضاء، لضمان التمتع بحقوق الإنسان والقضاء على وصمة العار والتمييز التي يواجهها الشباب المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

كما قاموا بتحديد سُبل المضي قدماً فيما يتعلق بحملة الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تمكين الشباب التي أوصى بها المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧. ووافق الأعضاء على عقد مشاورات حول هدف تمثيل الشباب في البرلمان، والعمل على الوسائل القائمة على التكنولوجيا لتعزيز عمل البرلمانيين الشباب بشكل أفضل في الاتحاد البرلماني الدولي، ولربطه بشكل أفضل مع منظمات الشباب على المستوى الوطني، ولتقييم عملية تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية* (بانكوك، ٢٠١٠). وعيّن المجلس السيد عمر. الطبطبائي (دولة الكويت) لإعداد تقرير يتمضن استعراض عام للشباب يتم تقديمه بحلول ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٨ إلى المقررين المشاركين للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

******

٤. اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

انعقدت في إطار الجمعية ١٣٨ أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

١. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:

قدمت اللجنة تسعة مقررات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها فيما يتعلق بالبلدان التالية: كمبوديا، مالديف، منغوليا، النيجر، الفلبين، تركيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، وزامبيا. وكان على جدول أعمالها ١٨ قضية تتعلق بحالة ٢٤٨ عضواً في البرلمان في ١٢ بلداً. ومن بين الحالات التي تم دراستها، كان هناك ٤٤ بالمائة من آسيا، ٢٥ بالمائة من الأمريكتين؛ ٢٣ بالمائة من أوروبا؛ ٢ بالمائة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و ٦ بالمائة من إفريقيا. وتتعلق نسبة ٩٨ بالمائة من الحالات بأعضاء من المعارضة في البرلمان و ٢٢ بالمائة منهم نساء. وقد أثارت مسألة حرية التعبير قلقاً مباشر أو غير مباشر في معظم الحالات، وأكثر الانتهاكات التي نظرت فيها اللجنة كانت بشكل أكبر قضايا تتعلق بالتعليق غير المبرر للولاية البرلمانية أو فقدان تلك الولاية، الافتقار إلى المحاكمة العادلة، وانتهاك لحرية التجمع والتعذيب.

علماً بأن كامل تقرير اللجنة ستكون ضمن التقرير النهائي الذي سيعد حال صدوره عن الاتحاد البرلماني الدولي وترجمته من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

******

٢. لجنة شؤون الشرق الأوسط:

عقدت اللجنة جلستين، وانتخبت بالإجماع السيدة س. أتلجان كرئيس جديد لها لمدة سنة تنتهي في آذار/ مارس ٢٠١٩. وقد تمت دراسة الوضع الحالي في المنطقة وتلقت معلومات محدّثة موجزة من الوفد اليمني للوضع الحالي في البلاد. ورحب جميع أعضاء اللجنة بالجهود التي يبذلها اليمن للمشاركة في الدورة ١٣٨ للجمعية العامة بصفتهم وفداً موحداً، وأثنوا على الاتحاد البرلماني الدولي لمنحه الوفود منبراً للحوار. وأعادت اللجنة تأكيد التزامها بأنشطتها، بما في ذلك مدارس العلم من أجل السلام، على الرغم من التوترات الحالية في المنطقة. كما أكد جميع الأعضاء التزامهم بالعمل معاً على مشاريع تعاونية تعزز السلام. واتفقوا على المضي قدماً في أنشطة اللجنة والبدء في التخطيط للمائدة المستديرة الثالثة حول المياه وأول مدرسة للعلم من أجل السلام.

******

٣. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني:

ناقشت اللجنة في اجتماعتها متابعة قرار البند الطارئ، إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار، الذي تم اعتماده في الجمعية العامة السابقة. وقد وجد ما يقرب من مليون من الروهينغيا ملجأ لهم في بنغلاديش، التي بذلت جهوداً كبيرة، لكن يلزم تقديم المزيد من الدعم لتلبية احتياجات كل من اللاجئين والمجتمع المضيف.

وأثيرت عدة مسائل تتعلق بالحماية، بما في ذلك ضمان تحديد اللاجئين وتسجيل المواليد والتصدي للعنف الجنسي والجنساني وتوفير التعليم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتم عمليات العودة فقط على أساس طوعي وفي غياب أي مخاطر أمنية.

وأعربت اللجنة عن قلقها من أن الحالة لم تتحسن على ما يبدو. وينبغي إيلاء الاهتمام لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان ميانمار. وسوف تشارك المخاوف مع برلمان ميانمار، وتقدم دعم الاتحاد البرلماني الدولي، وتضطلع ببعثة لتقصي الحقائق إلى بنغلادش وميانمار، قبل اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي المقبل إن أمكن.

كما ناقشت الوضع الإنساني في اليمن، حيث كان أكثر من ٨٠ بالمائة من السكان في حاجة ماسة للمساعدة. ودعت اللجنة البرلمانات الأعضاء إلى الالتزام مجدداً بالإجراء المتوخى في قرار البند الطارئ

بشأن الإجراءات الدولية العاجلة لإنقاذ ملايين الأشخاص من المجاعة والجفاف في أجزاء من إفريقيا واليمن الذي تم تبنيه في دكا، في الجمعية العامة ١٣٦.

شجعت اللجنة البرلمانات الأعضاء على ضمان ترجمة المنشور المشترك بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد البرلماني الدولي بعنوان "القانون الإنساني الدولي: كُتيب للبرلمانيين رقم ٢٥" إلى اللغات الوطنية. ورحبت أيضاً بإصدار كُتيب الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين من أجل البرلمانيين: دليل للحماية الدولية للاجئين وبناء أنظمة اللجوء الحكومية.

وفيما يتعلق بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين، لاحظت اللجنة أن المشروع الحالي لا يتضمن أي إشارة إلى البرلمان باعتباره أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين، ودعت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم إدراج هذه الإشارة من خلال ممثليها في المفاوضات.

******

٤. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء(الجندرية):

اجتمعت مجموعة الشراكة الجندرية برئاسة السيدة منساه وليامز الاجتماع. وقد استعرضت المجموعة الأرقام المتعلقة بتكوين الوفود الحاضرة في الجمعية العامة ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي. حيث بلغت (٣٠,٥) بالمائة من المندوبين في الجمعية من النساء. وأعربت المجموعة عن رغبتها في زيادة هذا الرقم بشكل مستمر، ووافقت على مناقشته في اجتماعاتها المقبلة.

ورحبت المجموعة بدراسة الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة بعنوان المرأة في البرلمان في عام ٢٠١٧، وشددوا على أهمية الوصول إلى هذه البيانات لأغراض التوعية ولأغراض صنع السياسات. ورحبت المجموعة بتعيين أربع نساء في مجلس الشورى في دولة قطر. وقررت المجموعة دعوة ممثلين من البرلمانات الأربع التي لم تتضمن نساء للمناقشة في دورته القادمة. كما اتفقت، حيثما أمكن، على القيام بزيارات إلى هذه البرلمانات من أجل الدخول في حوار وتقديم مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي. كما أحذت المجموعة علماً بعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن العنف ضد المرأة في البرلمان.

******

٥. مجموعة مسهلي الوضع حول قبرص:

أعرب الأعضاء في مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص خلال اجتماعهم عن رغبتهم في استئناف المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل شامل لمشكلة قبرص، وفقاً للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه. وأعرب الأعضاء عن التزام قوي بتحقيق حل من خلال الحوار السلمي، بما يعود بالفائدة على جميع القبارصة، وخاصة للأجيال القادمة.

******

٦. الفريق الاستشاري المعني بالصحة:

استمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة إلى تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها في رواندا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ كانون الثاني / يناير ٢٠١٨. وقد أعجب الفريق بالتقدم الذي أحرزه البلد في مختلف المؤشرات الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. وأشاد بالالتزام القوي بهذه القضية على جميع المستويات، من الحكومة والبرلمان، إلى العاملين في مجال الصحة المجتمعية والقادة. وحث الفريق رواندا على مشاركة تجربتها مع البرلمانات الأخرى في إفريقيا وعلى نطاق أوسع، وذلك لإلهام مشاركة برلمانية أقوى بشأن الصحة.

ودرس الفريق الاستشاري قواعده وممارساته بهدف ضمان المساواة بين الجنسين في عضويته. وأوصى بأن تولي جميع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي اهتماماً دقيقاً لضمان المساواة بين الجنسين في عضويتها وفي مناصب قيادتها. ورأى أن القاعدة من لوائح لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين التي حددت التكافؤ بين الجنسين في عضوية تلك اللجنة، هي نموذج جيد للتشكيل المستقبلي للفريق الاستشاري. كما أن مبدأ التناوب بين الرجال والنساء بالنسبة للرؤساء ونواب الرؤساء في مختلف هيئات الاتحاد البرلماني الدولي خياراً يتعين النظر فيه. وبالإضافة إلى نوع الجنس، التوازن الجغرافي، الكفاءة والخبرة ذات الصلة، هناك معايير مهمة بنفس القدر لهيئات الاتحاد البرلماني الدولي القوية. ولذلك حثّ الفريق الاستشاري جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على اتباع نهج اختيار أصحاب المناصب في الاتحاد البرلماني الدولي بطريقة منهجية ودقيقة.

******

٧. المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف:

لم تجتمع المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى في الجمعية العامة الـ١٣٨. ولكن قدمت نائب الرئيس السيدة كيينر نيلين (سويسرا) تقريراً عن أول اجتماع للمجموعة والذي انعقد في ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف إلى اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم فيما بعد.

أعرب عدة أعضاء عن قلقهم عن طريقة البت في تشكيلة المجموعة كما وردت في الوثيقة المرجعية منذ اعتماد القرار من قبل المجلس الحاكم في الجمعية العامة الأخيرة. في هذا الصدد، قرر المجلس إعادة إرسال هذه المسألة إلى اللجنة التنفيذية لتداولها ومراجعتها بشكل أكبر. دعا الأعضاء إلى اعتماد منهجية شفافة في اختيار أعضاء المجموعة مع مراعاة التوازن الجندري والجيوسياسي.

ولكن، من خلال نتائج التصويت، قرر المجلس السماح للمجموعة بمتابعة عملها وتقديم تقرير له في جلسته القادمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. لهذه الغاية، ستعقد المجموعة جلستها الثانية في أبو ظبي في أوائل أيار/مايو.

******

٨. مجموعة العمل حول سورية:

تقرر إرجاء اجتماع هذه المجموعة إلى اجتماعات قادمة.

******

٥. اجتماعات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:

عقدت الجمعية عدة اجتماعات تم تدارس الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية. (وردت التفاصيل في مذكرة الأمانة العامة التي وُزعت قبيل انعقاد الجمعية).

الاثنين ٢٦ آذار / مارس ٢٠١٨ (صباحاً)
٩,٣٠ صباحاً
اجتماع اللجنة التنفيذية
***
١١ صباحاً
افتتاح الدورة
أعمال يوم المؤتمر
أعضاء جدد
***
الموضوع: في الأخبار
• مداخلة من الدكتور جورج كليمان، نائب الأمين العام المجلس الاتحادي الألماني (بوندسرات)، ألمانيا، والدكتور هورست ريس، الأمين العام للبوندستاغ، ألمانيا: "تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كما شعرت به برلمانات أخرى في الاتحاد الأوروبي".
• مداخلة من السيد بيتر فينيغان، كاتب مجلس النواب والأمين العام لدوائر مجلسي البرلمان، إيرلندا: "تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كما شعرت به برلمانات أخرى في الاتحاد الأوروبي"
يرجى ملاحظة: سيتم اتخاذ أسئلة بشأن الاتصالات من ألمانيا وإيرلندا معا.
• مداخلة السيد مانويل كافيرو، الأمين العام لمجلس الشيوخ في إسبانيا: "المادة ١٥٥ من الدستور الإسباني فيما يتعلق بالأحداث في كاتلونيا".
• مداخلة من السيد محمد علي كومبوزلو، الأمين العام للجمعية الوطنية الكبرى، تركيا: " النظام الرئاسي الذي سيجري تطبيقه في تركيا عام ٢٠١٩".

الاثنين ٢٦ آذار/ مارس/ أكتوبر (بعد الظهر)

الساعة ٢:٣٠ بعد الظهر

- **عرض من السيد أندي ريتشاردسون من الاتحاد البرلماني الدولي حول موضوع المركز المقترح للابتكار البرلماني**

الموضوع: البرلمان والحكومة

- مداخلة من السيد جيرت يان أ. هاميلتون، كاتب مجلس الشيوخ في الولايات العامة الهولندية: "تشكيل الحكومة في ظل ديمقراطية متعددة الأحزاب"

المناقشة العامة مع فرق المناقشة غير الرسمية: العلاقة بين البرلمان والحكومة

مواضيع لمجموعات المناقشة غير الرسمية:

الموضوع ١: التعاون بين البرلمان والحكومة في تخطيط وتنظيم العمل البرلماني

الموضوع ٢: المشاعر المناهضة للبرلمان والاعتبارات الأخلاقية في الخدمة المدنية

الموضوع ٣: دور البرلمان في تكوين الحكومة وإنشاءها

الموضوع ٤: تدقيق الحكومة من قبل البرلمان

مدير الجلسة: السيدة جين لوبواكيبيريج، كاتب برلمان أوغندا

٤:٠٠ مساءً: الموعد النهائي لتقديم الترشيحات لمنصب نائب رئيس الجمعية

الثلاثاء ٢٧ آذار / مارس (صباحاً)

٩,٣٠ صباحاً

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

١٠:٠٠ صباحاً

المناقشة العامة مع فرق المناقشة غير الرسمية: العلاقة بين البرلمان والحكومة

يقدم المقررين تقريراً إلى الجلسة العامة والمناقشة العامة.

الموضوع: التطورات في الإجراءات والممارسات

- مداخلة من السيد ماسيبوليل زاسو، أمين الجمعية الوطنية لجمهورية جنوب إفريقيا: "القواعد والإصلاحات الدائمة في الجمعية الوطنية: برلمان جمهورية جنوب إفريقيا".
- مداخلة من السيد نجيب الخدي، الكاتب العام لمجلس النواب المغربي: "النظام الجديد للتسجيل التلقائي وإرسال المحاضر في الجلسة العامة"

١١:٠٠ صباحاً: انتخاب لمنصب نائب رئيس الجمعية

الثلاثاء ٢٧ آذار/ مارس (بعد الظهر)

الساعة ٣:٣٠ بعد الظهر

الموضوع: البرلمان والمجتمع

- مداخلة من السيدة سفيتيسلافا بولاجيك، الأمين العام للجمعية الوطنية لجمهورية صربيا: "الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا: ملتزمة بالانفتاح والشفافية"
- مداخلة من السيد عبد الله الدوسري، الأمين العام لمجلس النواب في مملكة البحرين: "تجربة برلمان البحرين في التواصل مع المجتمع"
- مداخلة السيد ماورو ليميرا مينا باريتو، نائب المدير العام لمجلس النواب البرازيلي: "مشاركة المجتمع في عملية الابتكار في البرلمانات "
- مداخلة من السيد أنطونيو أياليس إيسنا، المدير التنفيذي للجمعية الوطنية لجمهورية كوستاريكا: "البرلمان والمجتمع في كوستاريكا".
- مداخلة من السيد علي يلدز، الأمين العام للجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية: "مشاركة المجتمع في عملية الابتكار في البرلمانات"

الساعة ٤:٠٠ بعد الظهر: الموعد النهائي لتقديم للترشيحات لمناصب العضو العادي في اللجنة التنفيذية)

الأربعاء ٢٨ آذار / مارس (صباحاً)
٩,٣٠ صباحاً • اجتماع اللجنة التنفيذية *** **١٠:٣٠ صباحاً** **الموضوع: الامتياز** • مداخلة من السيد تشارلز روبرت، كاتب مجلس العموم الكندي: "حرية التعبير والامتياز البرلماني في الجلسات العامة " المناقشة العامة: التدقيق القضائي في الشؤون البرلمانية الداخلية مدير الجلسة: السيد خوسيه مانويل أراوجو، نائب الأمين العام لجمعية جمهورية البرتغال **١١ صباحاً: الانتخاب لمناصب عضو عادي في اللجنة التنفيذية)**

الأربعاء ٢٨ آذار / مارس (بعد الظهر)
الساعة ٢:٣٠ بعد الظهر • عرض التطورات الأخيرة في الاتحاد البرلماني الدولي • المسائل الإدارية • مشروع جدول أعمال الاجتماع المقبل في جنيف (سويسرا)، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨

******

خامساً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد

تم ملء المراكز الشاغرة في مختلف اللجان وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وفيما يلي أسماء الأعضاء ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

١) اللجنة الدائمة الأولى – لجنة السلم والأمن الدوليين:

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس	السيد جي. إيشانيز	إسبانيا		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
نائب الرئيس	السيد س. رحمانوف	بيلاروسيا		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
المجموعة الإفريقية	السيدة ج. كاتوتا	زامبيا		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الثانية
	السيد أ.ل.س. سيباغالا	أوغندا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الثانية
	السيد ر. أجبوكوي	نيجيريا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
المجموعة العربية	السيدة زينب أحمد حسن جبر	السودان		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيد أحمد جاسم أحمد	الإمارات العربية المتحدة		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيد خالد البكار	الأردن		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الثانية
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد هـ. كامبامباتي	الهند		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الثانية
	السيدة. س. سعيد	باكستان		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨	الفترة الأولى
	السيد أ. سوانمونغجول	تايلاند		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨	الفترة الأولى
مجموعة أوراسيا	السيد س. رحمانوف	بيلاروسيا		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيدة ف. ستراتان	جمهورية مولدوفا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	شاغر				
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة م. أريغوي	إكوادور		آذار/ مارس ٢٠٢٢	الفترة الأولى
	السيدة ل. روجاس	المكسيك		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الثانية
	السيد ج. ماهيه	أوروغواي		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
مجموعة ١٢+	السيد هـ. جيلين	إسرائيل		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيد جي. إيشانيز	إسبانيا		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيدة ل. سيريت أوغلو كورت	تركيا		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	الفترة الأولى
مقررا اللجنة الدائمة إلى الجمعية العامة الـ ١٤٠	السيد خالد البكّار	الأردن			
	السيد ب. تاراسيوك	أوكرانيا			

٢) اللجنة الدائمة الثانية –لجنة التّنمية المستدامة والتمويل والتجارة :

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس	السيدة ج. مهلانجا	زمبابوي		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الثانية
نائب الرئيس	السيدة وفاء بني مصطفى	الأردن		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
المجموعة الإفريقية	السيد محمد جلاب	الجزائر		تشـرين الأول/ أكتـوبر ٢٠١٩	الفترة الأولى
	السيد ل. باتوث بن	توغو		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيدة ج. مهلانجا	زمبابوي		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الثانية
المجموعة العربية	السيد محمد الجبوري	العراق		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيدة وفاء بني مصطفى	الأردن		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيد رحو الهلع	المغرب		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
مجموعـــة آســـيا والمحيط الهادئ	السيد ن. سينغ	الهند		تشـرين الأول/ أكتـوبر ٢٠١٩	الفترة الثانية
	السيد ف. سوكاتيانوراك	تايلاند		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	شاغر				
مجموعة أوراسيا	السيدة ل. نازاريان	أرمينيا		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيدة ل.غوميروفا	روسيا الاتحادية		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	شاغر				
مجموعـــة أمريكـــا اللاتينيـــة ومنطقـــة البحر الكاريبي	السيد ل. أ. هيبير	أوروغواي		تشـرين الأول / أكتـوبر ٢٠١٩	الفترة الثانية
	السيد ر. ف. أكينا نونيز	بيرو		تشـرين الأول / أكتـوبر ٢٠١٩	الفترة الثانية
	السيدة دوريس سوليز	إكوادور		تشـرين الأول/ أكتـوبر ٢٠١٩	الفترة الأولى
مجموعة ١٢+	السيدة أ. مولدر	هولندا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيدة س.دنيكا	رومانيا		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الأولى
	السيد ن. إيفانز	المملكة المتحدة		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
مقـــررو اللجنـــة الدائمة إلى الجمعية العامة الـ ١٤٠	السيد ج. ويلسون	أستراليا			
	السيد هـ. إدريسو	غانا			
	السـيدة س. راسـكوفيتش إيفيتش	صربيا			

*****

٣) اللجنة الدائمة الثالثة – لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس	السيد أ. ديساي	الهند		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الثانية
نائب الرئيس	شاغر				
المجموعة الإفريقية	السيد أ.نيونغابو	بوروندي		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الأولى
	السيد ر. أوسيل ندونغ	الغابون		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيدةب. تشيريليتسو	بوتسوانا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الثانية
المجموعة العربية	السيد الدكتور ميشال موسى	لبنان		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيدة جميلة السماك	البحرين		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الثانية
	السيد يوسف بن راشد الخاطر	قطر		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد ب. وانغتشوك	بوتان		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الثانية
	السيد أ. ديساي	الهند		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الثانية
	السيدة س. باتسوخ	منغوليا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
مجموعة أوراسيا	السيدة س. إيسايان	أرمينيا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الثانية
	السيد ف. باتروسيا	مولدوفا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيدة ن. رحمونوفا	طاجيكستان		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة ج. فيرمين	الجمهورية الدومينيكية		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيدة. ر. م. بارترا باريغا	بيرو		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الثانية
	السيدة م. تيكسيرا	فنزويلا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
مجموعة ١٢+	السيد س. سبينغمان	كندا		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الأولى
	السيدة س. لاهاي ـ باتيو	بلجيكا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيدة أ. جيركنز	هولندا		آذار / مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
مقررو اللجنة في خلال الجمعية العامة الـ ١٣٩	السيدة ك. سوسا	السلفادور			
	السيد التويزي	المغرب			
	السيد ج. إيتشانيز	إسبانيا			

*****

٤) اللجنة الدائمة الرابعة – اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة:

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس	السيد ج. روميرو	الأرجنتين		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الأولى
نائب الرئيس	شاغر				
المجموعة الإفريقية	السيد د. ج. بوكو	بوتسوانا		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الثانية
	السيد س. شهاب	الجزائر		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨	الفترة الثانية
	السيدة أ.د. داجبان – زونفيد	(توغو)		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩	الفترة الأولى
المجموعة العربية	السيدة صفاء الهاشم	الكويت		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيد عبدالله العمري	سلطنة عمان		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيد محمد بن صوف	تونس		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد أ.ك. آزاد	بنغلادش		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الثانية
	السيدة إ. نورسانتي	إندونيسيا		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨	الفترة الثانية
	السيدة ب. سمباتيسيري	تايلاند		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨	الفترة الأولى
مجموعة أوراسيا	السيدة د. نزاربابيفا	كازاخستان		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيد س. غافريلوف	روسيا الاتحادية		نيسان/ أبريل ٢٠١٩	الفترة الأولى
	السيد د. أزيلبيك أولو	قيرغيزستان		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨	الفترة الأولى
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد ج. روميرو	الأرجنتين		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الأولى
	السيدة م. ج. كاريون	الإكوادور		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
	السيد ب. لانو	باراغواي		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى
مجموعة ١٢+	السيد أ. أفزان	السويد		آذار / مارس ٢٠١٩	الفترة الثانية
	السيدة أ. تيتبرغستون	النرويج		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩	الفترة الثانية
	السيد ل. ويرلي	سويسرا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	الفترة الأولى

*****

٥ – اللجنة التنفيذية:

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس بحكم المنصب	السيدة غ. كويفاس بارون	المكسيك		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٠	
نائب رئيس اللجنة التنفيذية	السيد ك.كوساتشيف	روسيا الاتحادية		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	
نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي	الدكتور علي عبد العال	مصر		نيسان/ أبريل ٢٠٢١	المجموعة العربية
	السيد كاظم جلالي	إيران		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
	السيد ك.كوساتشيف	روسيا الاتحادية		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	مجموعة أوراسيا
	السيدة ي. فيرير غوميز	كوبا		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
الأعضاء	السيدة فوزية بن باديس	الجزائر		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨	المجموعة الإفريقية
	السيد ك. م. لوساكا	كينيا		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩	المجموعة الإفريقية
	السيد ر. ديل بيكشيا	فرنسا		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨	+١٢
	السيد د. ماكغينتي	كندا		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢١	+١٢
	السيدة هـ. هوكيلاند ليادال	النرويج		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	+١٢
	السيدة أ. حبيبو	النيجر		آذار/ مارس ٢٠١٩	المجموعة الإفريقية
	السيد أ. لينز	البرازيل		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
	السيد ر. ديل بيكشيا	فرنسا		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨	+١٢
	السيدة م. كينر – نيلن	سويسرا		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢١	مجموعة +١٢

	السيد نغوين فان جياو	فيتنام		تشـــرين الأول/ أكتـــوبر ٢٠١٩	مجموعـة آسـيا والمحيط الهادئ
	السيدة م. ي. دي أوليفيرا فالنتي	أنغولا		تشـــرين الأول/ أكتـــوبر ٢٠١٩	المجموعة الإفريقية
	السيد س. سوزوكي	اليابان		تشـــرين الأول/ أكتـــوبر ٢٠١٨	مجموعـة آسـيا والمحيط الهادئ
	السيدة أ. حبيبو	النيجر		آذار/ مارس ٢٠١٩	المجموعة الإفريقية
أعضـــاء بحكـــم منصبهم رئـــيس منتـــدى النساء البرلمانيات	السيدة يو كارلسون	السويد		آذار/ مارس ٢٠٢٢	مجموعة ١٢+
رئـــيس منتـــدى البرلمانيين الشباب	السيدة م. أوسورو	أوغندا		آذار/ مارس ٢٠١٩	المجموعة الإفريقية

فيما يلي أسماء أعضاء اللجنة الفرعية المالية ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

	الاسم	**البلد**	**تاريخ بدء المدة**	**تاريخ انتهاء المدة**	**ملاحظات**
الرئيس	السيد ر. ديل بيكشيا	فرنسا		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨	١٢+
الأعضاء	الدكتور علي عبد العال	مصر		نيسان/ أبريل ٢٠٢١	المجموعة العربية
	السيدة أ. حبيبو	النيجر		آذار/ مارس ٢٠١٩	المجموعة الإفريقية
	السيد ك.كوساتشيف	روسيا الاتحادية		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	مجموعة أوراسيا
	السيد أ. لينز	البرازيل		آذار/ مارس ٢٠١٩	مجموعـة أمريكـا اللاتينيـة ومنطقـة البحر الكاريبي
	السيد نغوين فان غياو	فيتنام		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	مجموعـة آسـيا والمحيط الهادئ

*****

٦) مكتب النساء البرلمانيات:

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس	السيدة يو كارلسون	السويد			
النائـــــب الأول للرئيس	السيدة س. واكاراورا كيبكا	كينيا			
النائـــب الثـــاني للرئيس	السيدة عفراء البسطي	الإمارات العربية المتحدة			

ب – الممثلات الإقليميات:

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
المجموعة الإفريقية	السيدة ف. أديدويين	نيجيريا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة ج. أ. غاكوبا	رواندا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة س. واكاراورا كيبكا	كينيا		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
	السيدة م. درام	مالي		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
المجموعة العربية	الدكتورة هدى عبد الرحمن صالح الحليسي	السعودية		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة مارجريت عازر عبد الملك	مصر		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة إيناس الملوحي	الجمهورية العربية السورية		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
	السيدة عفراء البسطي	الإمارات العربية المتحدة		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة س. سيريفجشابن	تايلاند		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة ر. و. كارراثنا	سريلانكا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة ب. هباتباي	الهند		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
	شاغر				
مجموعة أوراسيا	السيدة ل. غوميروفا	روسيا الاتحادية		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة س. ساردارياان	أرمينيا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة ز. جريشني	جمهورية مولدوفا		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
	السيدة إ. فتيورينا	روسيا الاتحادية		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة إ. ميندوزا فيرنانديز	بوليفيا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة ك. بيتيتا	بيرو		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة ج. ألفاريز فيرا	تشيلي		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
	السيدة ك. سوسا دي روداس	سيلفادور		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
مجموعة ١٢+	السيدة س. أتلجان	كندا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة ب. لوكاتيللي	إيطاليا		آذار/ مارس ٢٠٢٠	
	السيدة أ. توللي	نيوزيلندا		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
	السيدة يو كارلسون	السويد		آذار/ مارس ٢٠٢٢	

ج – أعضاء اللجنة التنفيذية:

الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
السيدة فوزية بن باديس	الجزائر		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨	
السيدة م. ي. دي أوليفيرا فالنتي	أنغولا		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩	
السيدة م. ي. فيرير غوميز	كوبا		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٠	
السيدة هـ. هاوكلاند ليادال	النرويج		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩	
السيدة أ. حبيبو	النيجر		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	
السيدة م. كينير نيلين	سويسرا		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢١	

د – رؤساء دورات منتدى النساء البرلمانيات:

الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
السيدة. ج. كاريلوفا	روسيا الاتحادية		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	
السيدة د. موني	بنغلادش		آذار / مارس ٢٠١٩	

*****

٧) اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب:

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس	السيدة م. أوسورو	أوغندا		آذار/ مارس ٢٠١٩	
المجموعة الإفريقية	السيدة م. أوسورو	أوغندا		آذار/ مارس ٢٠١٩	الرئيس
	السيد ب. كالوبو	زامبيا		آذار/ مارس ٢٠١٩	
المجموعة العربية	السيدة ريا المنذري	سلطنة عمان		آذار/ مارس ٢٠١٩	
	السيد عمر الطبطبائي	دولة الكويت		آذار/ مارس ٢٠١٩	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة إ.ي. بوتري	إندونيسيا		آذار/ مارس ٢٠١٩	
	السيد أ. ريفاو	مالديف		آذار/ مارس ٢٠١٩	
مجموعة أوراسيا	السيدة إ. أفاناسيفا	روسيا الاتحادية		آذار/ مارس ٢٠١٩	
	السيد بختيار ماكن	كازاخستان		آذار/ مارس ٢٠١٩	
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة ر.ب إتاماري تشوكو	بوليفيا		آذار/ مارس ٢٠١٩	
	السيد م. بوفا	سورينام		آذار/ مارس ٢٠١٩	
مجموعة ١٢+	السيدة س. هاسكل	إسرائيل		آذار/ مارس ٢٠١٩	
	السيد ن. أرسكين سميث	كندا		آذار/ مارس ٢٠١٩	

*****

٨) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين :

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس	السيد علي عبد الله علي حسين العرادي	البحرين		نيسان /أبريل ٢٠٢٠	
نائب الرئيس	السيدة د. سولورزانو	فنزويلا		آذار/ مارس ٢٠٢١	
الأعضاء	السيدة ف. كوفي	أفغانستان		تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢٠	
	السيد ف. بينادو	الأرجنتين		تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢١	
	السيد د. كارتر	نيوزيلندا		نيسان/ أبريل ٢٠٢٣	
	السيد ن. باكو – أريفاري	بنين		تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢٢	
	السيد ل. ديومونت	فرنسا		نيسان / أبريل ٢٠٢٢	
	السيدة أ. جيركوف	صربيا		تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢٢	
	السيد أ. كاروني	سويسرا		تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢٢	
	السيدة ج. موكودا زابو	أوغندا		تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢٢	

*****

٩) لجنة شؤون الشرق الأوسط:

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس	السيدة س. أتلجان	كندا		نيسان/ أبريل ٢٠٢١	
الأعضاء	السيد عزام الأحمد	فلسطين		آذار/ مارس ٢٠١٨	
	السيد محمد علي محمد المحريزي	الإمارات		آذار / مارس ٢٠٢٠	
	السيد هـ. جوليان لافيرير	فرنسا		تشـــرين الأول / أكتـــوبر ٢٠٢١	
	السيدة ب. غرويلز	بلجيكا		تشـــرين الأول / أكتـــوبر ٢٠٢١	
	السيدة ن. موتسامي	ليزوتو		تشـــرين الأول / أكتـــوبر ٢٠١٩	
	السيدة أ. ماكوندا ريدلي	ملاوي		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
	السيدة م. غيراكاستيلو	المكسيك		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
	السيد ر. مناوار	إندونيسيا		تشـــرين الأول /أكتـــوبر ٢٠١٨	
	السيد ف. موري	سويسرا		تشـــرين الأول /أكتـــوبر ٢٠١٨	
	السيد ن. شاي	إسرائيل		تشـــرين الأول / أكتـــوبر ٢٠١٩	
	السيد م. تانزنر فاتوفك	سلوفينيا		تشـــرين الأول /أكتـــوبر ٢٠١٨	
	السيدة رانيا علواني	مصر		نيسان / أبريل ٢٠٢١	
	السيدة ن. اكتر	بنغلادش		نيسان / أبريل ٢٠٢١	

*****

١٠) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني:

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس	السيدة ن. علي أسيجاف	إندونيسيا		تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨	
المجموعة الإفريقية	السيدة أ. دافي أواسغاري	بنين		تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢١	
	السيد أ. س. دوفال	موريشيوس		نيسان / أبريل ٢٠٢٠	
المجموعة العربية	السيدة مثابة حاج حسن عثمان	السودان		نيسان / أبريل ٢٠٢٠	
	السيد الدكتور صالح الخثلان	السعودية		نيسان / أبريل ٢٠٢١	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة ن. علي أسيجاف	إندونيسيا		نيسان / أبريل ٢٠١٩	
	السيد م. ر. ح. حراج	باكستان		نيسان / أبريل ٢٠١٩	
مجموعة أوراسيا	السيدة إ.فتوريجينا	روسيا الاتحادية		تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢١	
	السيد ك. زولوشيف	قيرغيزستان		تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢٠	
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة د. فيغيرا	فنزويلا		تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢٠	
	السيد أ. سينماليزا	الإكوادور		آذار/ مارس ٢٠٢٢	
مجموعة ١٢+	السيدة م. غرين	السويد		تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩	
	السيد د.تشوكولوف	بلغاريا		تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢١	

*****

١١) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء(الجندرية):

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس	شاغر				
الأعضاء	السيدة هـ. هاوكلاند ليادال	النرويج			
	السيد ك. كوساتشيف	روسيا الاتحادية			
	السيد ك.م. لوساكا	كينيا			

*****

١٢) مجموعة مسهلي الوضع في قبرص:

الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
السيد ب. بوركي	إيرلندا			
السيد ب. فان دن دريش	بلجيكا			
السيد ج. دي ماتوس روزا	البرتغال			

*****

١٣) مجموعة العمل حول سورية:

	الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ انتهاء المدة	ملاحظات
الرئيس	السيد ك. كساشيف	روسيا الاتحادية			
نائب الرئيس	السيد ر. ديل بيتشيا	فرنسا			
نائب الرئيس	السيدة م. منساه وليامز	ناميبيا			
الأعضاء	السيدة م.أوليفيرا فالينت	أنغولا			
	السيدة ي. فيرير غوميز	كوبا			
	السيد الدكتور علي عبد العال	مصر			
	السيد ك. جلالي	جمهورية إيران الإسلامية			
	السيدة س. روث	ألمانيا			تمثل مجموعة الاثني عشر زائداً
	السيد رشيد العبدي	المغرب			ممثلاً للمجموعة العربية.

*****

سادساً – اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية

عقد اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية يوم السبت ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٨ ، من الساعة ١١:٣٠، وحتى الساعة ١٣:٠٠ في القاعة رقم ١٨(الطابق السفلي –١) في مركز جنيف الدولي للمؤامرات. برئاسة السيدة غابرييلا ، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وقد شارك الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، نيابة عن معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي ، وذلك لبحث عدد من الأمور المدرجة على جدول الأعمال التالي:

١. ملاحظات افتتاحية من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي (عرض مقتضب لرؤية الرئيس وخطة العمل المحدّثة).

٢. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده.

٣. انتخاب رؤساء اللجان الدائمة الأربع للاتحاد البرلماني الدولي.

٤. تعزيز رؤية الاتحاد البرلماني الدولي: التوقعات المنتظرة من الأعضاء والمجموعات الجيوسياسية.

ما يستجد من أعمال.

وتم التداول في كافة الموضوعات خاصة ما يتعلق بالتعديلات على النظام الأساسي للاتحاد، ومناقشة إصلاح المنظمة، وعمل اللجان الدائمة وطرائق تعزيز رؤية الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك التوافق على انتقال مواقع رئاسة اللجان الدائمة، بحيث يتم ضمان العدالة في التوزيع بما يتوافق مع مبادئ الاتحاد.

وأشارت الرئيس إلى رؤيتها لمنظمة أكثر ديناميكية وأهمية، وأوضحت أنه في عقب المناقشات التي جرت في اللجنة التنفيذية، سيتم سحب مقترحاتها بشأن إدخال تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، لإتاحة مزيد من الوقت للمشاورات داخل المجموعات الجيوسياسية وبين الأعضاء. وقد عُهد إلى نائب رئيس اللجنة التنفيذية، السيد ك. كوساشيف، بإجراء المشاورات اللازمة وإعداد مقترحات لتعميمها قبل انعقاد الجمعية العامة الـ ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول / أكتوبر. وخلال هذه الجمعية ١٣٨ سوف تعتمد الأجهزة الرئاسية التعديلات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي – وهو في حد ذاته إنجاز ضخم للاتحاد البرلماني الدولي ورسالة قوية للمجتمع الدولي حول الحاجة إلى إشراك الشباب في الحياة العامة وفي السياسة.

ولاحقاً للمشاورات وبناءً على التوزيع السابق للمناصب القيادية في الاتحاد البرلماني الدولي، وافق رؤساء المجموعات الجيوسياسية على إعادة التوزيع التالية لرؤساء اللجان الدائمة لفترة السنتين التالية (٢٠١٨–٢٠٢٠):

- لجنة السلم والأمن الدوليين – مجموعة ١٢+.
- لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة – المجموعة الإفريقية.
- لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان – مجموعة آسيا والمحيط الهادئ.
- اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة – مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

واستعرض رؤساء المجموعات الجيوسياسية طرائق إعداد تقرير الأنشطة عن عام ٢٠١٨ من قبل الأعضاء، والمتعلق بمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وقرارات أخرى. وقاموا بدراسة الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها من قبل الأعضاء الآخرين، واتفقوا على مضاعفة جهودهم للمشاركة بنشاط مع أعضاء المجموعة من أجل ضمان أفضل معدل استجابة ممكن قبل انعقاد الجمعية العامة ١٣٩ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨. كما رحبوا بتعيين مدير جديد للاتصالات وتطلعوا إلى العمل معه عن كثب بشأن استراتيجية الاتصالات الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

سابعاً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية

ترأس الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، نيابة عن معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي، السبت الموافق ٢٠١٨/٠٣/٢٤، عند الساعة ١٥:٣٠، ولغاية الساعة ١٧:٣٠، في القاعتين ٥ و٦، الطابق الثالث، في المركز الدولي للمؤتمرات– جنيف، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة في جدول أعمال كل من الجمعية ١٣٨، والدورة ٢٠٢ للمجلس الحاكم، وضمن جدول الأعمال البنود التالية:

١– إقرار جدول الأعمال.

٢– الاستماع لعرض من الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.

٣– الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد.

٤– تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة، أو إضافية على جدول أعمال الجمعية، أو المجلس الحاكم.

٥– ما يستجد من أعمال.

بعد الموافقة على جدول الأعمال تم الاستماع إلى تقرير من معالي الأستاذ علي عبد العال، بصفته ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.

حيث قدّم عرضاً موجزاً للتقرير الذي أعده بصفته ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة منذ آخر اجتماع لها في سانت بطرسبرغ ولغاية تاريخه، وتم توزيع التقرير كاملاً.

أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات العربية

الإخوة والأخوات الزملاء أعضاء المجموعة العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أقدم لكم في هذا التقرير عرضاً للموضوعات التي تم تدارسها في إطار اللجنة التنفيذية، خلال الفترة ما بعد الاجتماعات السابقة للجنة في روسيا (أكتوبر ٢٠١٧) إلى ما قبل اجتماعات جنيف، وكذلك مجموعة العمل المعنية بالمسألة السورية، والاجتماعات الأولى للمجموعة الاستشارية رفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب.

أولاً: اجتماعات اللجنة التنفيذية:

تم عقد اجتماعات الدورة رقم ٢٧٧ للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي على مدار يومي ٣و٤ فبراير ٢٠١٨، وتضمن جدول أعمالها مناقشة العديد من البنود، أهمها مناقشة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١، وكذلك مناقشة التعديلات المطروحة على النظام الأساسي واللائحة الخاصة بالاتحاد.

وكانت أهم هذه التعديلات هى ما اقترحته السيدة رئيسة الاتحاد البرلمانى الدولى بشأن زيادة اختصاصاتها على حساب اختصاصات الأمين العام للاتحاد، مع تعيين نائب لرئيس الاتحاد ليحل محل رئيس الاتحاد في حالة غيابه بدلاً من الأمين العام، فضلاً عن اعتماد اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية للاتحاد. وقد أرجأت اللجنة اعتماد التعديلات، انتظاراً لتقديم أية تعديلات أخرى من الدول الأعضاء تمهيداً لاعتمادها في الاجتماعات التي نحن بصددها.

ولما كانت الفلسفة التي يقوم عليها النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي هي توازن السلطة بين كل من رئيس الاتحاد والأمين العام، بما يحقق التوازن المطلوب في إدارة الاتحاد، خاصة وأن الأمين العام يشغل وظيفة قارة، فإن التعديلات لا تعطي الاستقرار لعمل الاتحاد، لأن الاتحاد ينتخب رئيسا له كل ثلاث سنوات، وإذا أُعتمد هذا المبدأ أن كل رئيس يُنتخب، يطلب أو يتقدم باقتراحات لتعديل النظام والقواعد الأساسية، فإن هذا من شأنه أن يسهم في عدم استقرار الاتحاد وأعماله.

أما بالنسبة إلى اجتماعات اللجنة التنفيذية التي عقدت يومي الخميس والجمعة ٢٢ و٢٣ مارس ٢٠١٨، فقد تمخضت هذه الاجتماعات عن إرجاء عرض هذه التعديلات على الدورة الحالية لإعطاء مزيد من الوقت لدراستها بعناية وإشراك كافة البرلمانات الأعضاء لإبداء رأيهم بهذه التعديلات، حفاظاً على عمل مؤسسة الاتحاد البرلماني الدولي، بحيث يحقق الأهداف التي أُنشيء من أجلها، والعرض على لجنة فرعية برئاسة ممثل روسيا، السيد قسطانطين كوزاتشيف رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالدوما الروسي ونائب رئيس اللجنة التنفيذية، وعضوية السيد ديل بيكيا نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الفرنسي، والسيدة مارجريت رئيس لجنة المرأة وعضو البرلمان الناميبي، لنظر هذه التعديلات والتوصل إلى صيغة توافقية، والانتهاء منها خلال ستين يوم لعرضها على اللجنة التنفيذية قبل التقدم بها في الجمعية العامة القادمة للاتحاد البرلماني الدولي.

ثانياً: بالنسبة إلى مجموعة العمل المعنية بالمسألة السورية، فقد تقرر إرجاء اجتماع هذه المجموعة إلى اجتماعات قادمة.

ثالثاً: بالنسبة إلى دولة اليمن: فقد تقرر أن يتم الاعتراف بمن يمثل الشرعية، وذلك بوفد برئاسة الأستاذ/ محمد الشدادي نائب رئيس المجلس، كونه يمثل الشرعية التي أقرها المجتمع الدولي، ومعه السيد زكريا ذكرى، والسيد عبدالحميد سيف، والسيد شوقي شمسان، والسيد عبد الوهاب معوضة، والسيد صادق البعداني، والدكتور محمد العسلي.

رابعاً: اجتماعات المجموعة الاستشارية رفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب:

سبق للاتحاد البرلماني الدولي أن قرر إنشاء مجموعة عمل استشارية رفيعة المستوى لمكافحة الإرهاب، تعمل في إطار اللجنة التنفيذية التابعة للاتحاد، وأشغل عضوية مجموعة العمل هذه، مع عدد من الشخصيات البرلمانية من دول مختلفة حول العالم.

وتهدف هذه المجموعة إلى تعزيز التعاون بين البرلمانات الوطنية، وكذلك تنظيم برامج بناء القدرات للبرلمانات بشأن مكافحة الإرهاب، فضلاً عن تحديد أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية للبرلمانيين؛ وتخطيط ودعم أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي القائمة في مجال مكافحة الإرهاب. وقد عقدت مجموعة العمل اجتماعاتها الأولى على مدار يومي ٥و٦ فبراير ٢٠١٨.

وخلال اليوم الأول لمجموعة العمل رفيعة المستوى، كان مطروحاً على جدول الأعمال بند يتعلق بانتخاب رئيسة مجموعة العمل من بين الأعضاء اللذين تم اختيارهم لعضوية هذه المجموعة. وقد علمنا برغبة رئيسة برلمان الإمارات الشقيقة الدكتورة أمل القبيسي في الحصول على هذا المنصب. وقد قمنا بالتنسيق مع وفود الدول الأعضاء لضمان حصول سيادتها على المنصب. وبفضل الله وبحمده، فازت الدكتورة أمل القبيسي برئاسة مجموعة العمل.

وقد ناقشت مجموعة العمل عدداً مهماً من الموضوعات، جاء في مقدمتها مناقشة خطة العمل المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن تعزيز دور البرلمانيين في مكافحة الإرهاب، ونظام عملها.

وقد أكدت خلال المناقشات على عدد من النقاط، يتمثل أهمها في:

- رفض مفهوم التطرف العنيف، وضرورة استبداله بمفهوم الإرهاب، وذلك حتى لا نفرغ مفهوم الإرهاب من محتواه القانونى والسياسى..
- أكدنا أيضاً على أن مصر والدول العربية ضد التطرف بجميع أنواعه، وأن التجربة المصرية في مكافحة الإرهاب أثبتت أن التطرف، سواء كان عنيفاً أو غير عنيف، سيؤدي في النهاية إلى الإرهاب، أياً كانت المسميات التي تُطلق عليه.
- شددنا على أننا ضد مقاومة الإرهاب عن طريق الميليشيات، وأن القوات النظامية سواء الجيش والشرطة هي التي يجب أن تتولى هذه المهمة، في إطار سيادة القانون.

كان ذلك ملخصاً لمضمون ما تم في الفعاليات الأربع التي تناولتها في التقرير

أشكركم على حسن الاستماع،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

*****

البند الثالث من جدول الأعمال:

الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد:

وفيما يتعلق بالمناصب الشاغرة، فقد فوّض الأمين العام بالتنسيق مع الشُّعب البرلمانية الأعضاء من أجل التوافق على ملء هذه الشواغر، وفي هذا المقام أودّ أن أعبّر عن اعتذاري الشديد على عدم تمكّني من النجاح في إقناع الشُّعب البرلمانية العربية حول هذا الموضوع، ونظراً لمحدودية الشواغر، ورغبة العديد من أعضاء الوفود العربية في أن يشغلوا مواقع في لجان الاتحاد وهيئاته المختلفة، وفي هذا الصدد، أرجو أن أذكّر بوضع آلية يتوافق عليها الجميع مستقبلاً حول الطريقة المثلى، والتي تحقق العدالة بين الشُّعب البرلمانية العربية لإشغال أية مواقع في لجان الاتحاد الدائمة أو الهيئات الأخرى المختلفة، والنأي بالأمانة العامة عن أن يكون لها دور في ما قد يسبّب إحراجاً شديداً لها انطلاقاً من مبدأ الحيادية التي تنتهجها.

*****

البند الرابع من جدول الأعمال:

تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة، أو إضافية على جدول أعمال الجمعية، أو المجلس الحاكم:

وقد أوضح عدد من الذوات رؤساء المجالس والوفود العربية أنه وحسب لوائحُ وميثاق الاتحاد البرلماني الدولي فإن هناك طلباً واحداً سيتم إدراجه على جدول أعمال الجميعة، وبما أن هناك عدة طلبات من دول عربية شقيقة، ودول إسلامية حول الموضوع نفسه، وأكدوا على ضرورة العمل الدؤوب من أجل حشد دعم برلماني لإنجاح الطلب الذي تتبناه المجموعة العربية، بعد توحيد الطلبات المتشابهة، وتمّ التنويه بأن دعم أي طلبات أخرى لأي برلمانات أو مجموعات جيوسياسية أخرى بالتصويت الإيجابي سيؤثر على الطلب الذي سيقدم باسم المجموعة العربية أو بالتشارك مع مجموعات أخرى، وضرورة أن يتم التصويت برفض الطلبات الأخرى وتأييد الطلب العربي لأن الامتناع حسب أنظمة الاتحاد وقواعده يعتبر توصيتاً إيجابياً.

وبعد أن عرض السيد الامين العام للاتحاد البنود الطارئة، تم الاتفاق مع المجموعة البرلمانية العربية على دمج الطلبات المقدمة من كلٍّ من الشعبة البرلمانية في دولة فلسطين والشعبة البرلمانية في دولة الكويت والشعبة البرلمانية في مملكة البحرين في طلبٍ واحد تحت عنوان:

«تداعيات إعلان الإدارة الامريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية».

*****

ثامناً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت الموافق ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٨، عند الساعة ١١:٣٠، ولغاية الساعة ١٣:٠٠، في القاعتين ٥ و٦، الطابق الثالث، في المركز الدولي للمؤتمرات – جنيف، حيث ناقشت جدول أعمالها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

تاسعاً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الأسيوية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت الموافق ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٨، عند الساعة ٠٩:٣٠، ولغاية الساعة ١١:٣٠، في القاعة ١٥، الطابق الأول، في المركز الدولي للمؤتمرات حيث ناقشت جدول أعمالها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

عاشراً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت الموافق ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٨، عند الساعة العاشرة، ولغاية الساعة الحادية عشرة والنصف، في القاعة ١٥، الطابق الأول، في المركز الدولي للمؤتمرات حيث ناقشت جدول أعمالها. وتمّ الاتفاق على الأمور التي تهم المجموعة الأفريقية، وكذلك الشواغر التي يجب أن يتم ملؤها والمخصصة لهذه المجموعة.

*****

الحادي عشر – أنشطة الاتحاد البرلماني العربي

أولاً– نشاط رئاسة الاتحاد:

كلفت رئاسة الاتحاد الجليلة معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، لرئاسة الاجتماع التنسيقي للوفود العربية، الذي تم فيه الاتفاق على توحيد الطلبات الخاصة بإدراج بند طارىء على جدول أعمال الجميعة.

كما تتضمن الاجتماع موقف المجموعة البرلمانية العربية من القضايا المطروحة على جدول الأعمال، ونقل الدكتور علي عبد العال تحيات معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، وتمنياته أن توفق المجموعة البرلمانية العربية في النجاح بطرح ما تود طرحه في المؤتمر.

كما مثّل معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، رئاسة الاتحاد لحضور اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية، وتم التعبير عن وجهة نظر الاتحاد في الأمور التي طرحت في الاجتماع.

ثانياً– نشاط الأمانة العامة للاتحاد:

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في اجتماعات أعمال الجمعيه ١٣٨، والدورة ٢٠٢، للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي .

وقد حاولت بذل قصارى جهدها في التنسيق بين الوفود العربية في أثناء أعمال الجمعية من حيث متابعة الجلسات العامة واجتماعات اللجان، واجتماعات المجلس الحاكم . وفيما يتعلق بالمناصب الشاغرة، أودّ أن أعبّر عن اعتذاري الشديد على عدم تمكّني من النجاح في إقناع الشُّعب البرلمانية العربية حول هذا الموضوع، نظراً لمحدودية الشواغر، ورغبة العديد من الأخوة أعضاء الوفود العربية في أن يشغلوا مواقع في لجان الاتحاد وهيئاته المختلفة، وفي هذا الصدد، أرجو أن أذكّر بضرورة وضع آلية يتوافق عليها الجميع مستقبلاً حول الطريقة المثلى، والتي تحقق العدالة بين الشُّعب البرلمانية العربية لإشغال أية مواقع في لجان الاتحاد الدائمة أو الهيئات الأخرى المختلفة، والنأي بالأمانة العامة عن أن يكون لها دور في ما قد يسبّب إحراجاً شديداً لها انطلاقاً من مبدأ الحيادية التي تنتهجها.

كما تم توزيع مذكرة تضمنت عرضاً شاملاً لمختلف أنشطة الجمعية ١٣٨، والمجلس الحاكم واللجان الدائمة.

وتم التحضير للاجتماع التنسيقي الذي عقدته الوفود العربية قبل بدء أعمال المؤتمر لتنسيق مواقفها حول مختلف القضايا التي سيعالجها المؤتمر وانتخاب ممثليها في اللجان الدائمة العضوية.

التقى الأمين العام للاتحاد مع كل من :

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

كما التقى الأمناء العاميين للاتحادات البرلماني الإقليمية المختلفة، وتم التنسيق حول تعزيز سبل التعاون المستقبلي مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

****

جلسة الجمعية العامة للاتحاد ١٣٨

نتائج التصويت

البنود الطارئة:

البند ١: فيلق الحرس الثوري الإسلامي وقوات القدس (إسرائيل)

البند ٢: العنف ضد المرأة- حركة أنا أيضاً Me too# (السويد)

البند ٣: القدس وحقوق الشعب الفلسطيني (فلسطين .الكويت، البحرين، تركيا)

	البلد	الأصوات		البند الأول			البند الثاني			البند الثالث			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
1	أفغانستان	14	14										x	
2	ألبانيا	11	11										x	
3	الجزائر	16	16			16		16						
4	أندورا	10	10	10	10					10				
5	أنغولا	14	14	14			14	14						
6	الأرجنتين	16	16										x	
7	أرمينيا	11	11										x	
8	أستراليا	14	14	14	14				10	4				

9	النمسا	12	12	12					12			12		
10	أذربيجان	12	12								x			
11	البحرين	11	11			11		11						
12	بنغلاديش	20	20			20		20						
13	روسيا البيضاء	13	13								x			
14	بلجيكا	13	13	13					13	13				
15	بنين	12	12			12	12							
16	بوتان	10	10	10					10	10				
17	بوليفيا	12	12			12	12							
18	البوسنة والهرسك	11	9								x			
19	بوتسوانا	11	11	11					11	11				
20	البرازيل	22	22	22					22	22				
21	بلغاريا	12	12								x			
22	بوركينا فاسو	13	13			13	10		3					
23	بوروندي	12	12			12	12							
24	كابو فيردي	10	10	10					10	10				
25	الكاميرون	13	13	13					13	13				
26	كندا	15	15		15				15					
27	تشاد	13	13			13			13	13				
28	تشيلي	13	13	2		11	13			4				

29	الصين	23	23	23	13		10	23						
30	كولومبيا	14	10	10	10				10					
31	جزر القمر	10	10										x	
32	الكونغو	11	0											لا يحق له التصويت
33	كوستا ريكا	11	10										x	
34	كوت ديفوار	13	13										x	
35	كرواتيا	11	11										x	
36	كوبا	13	13				13	13						
37	قبرص	10	10	10	7"		3	3	4	3				
38	جمهورية التشيك	13	13		7		6		13					
39	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	14	12				12	12						
40	جمهورية الكونغو	17	17	17			17	17						
41	الدنمارك	12	12	12	12		12							
42	جمهورية الدومنيكان	12	0											لا يحق له التصويت
43	الإكوادور	13	13	8	13				8	5				
44	مصر	19	19			19	19							
45	السلفادور	12	12										x	
46	غينيا الاستوائية	11	11	11	11					11				
47	استونيا	11	11	11	11					11				

48	أثيوبيا	19	19	19	15		4	19						
49	فيجي	10	10										x	
50	فنلندا	12	12	12	12				12					
51	فرنسا	18	18	15	18			18						
52	الغابون	11	11	11	11			11						
53	جورجيا	11	11										x	
54	ألمانيا	19	19	7	19	10	9							
55	غانا	14	14										x	
56	اليونان	13	13	10	13		4	9						
57	غواتيمالا	12	10										x	
58	غينيا	13	13										x	
59	غينيا بيساو	11	0											لا يحق له التصويت
60	غيانا	10	10										x	
61	اليونان	13	13	13	13		13							
62	أيسلندا	10	10	10	10		10							
63	الهند	23	23	23			23	23						
64	إندونيسيا	22	22				22	22						
65	إيران	18	18			18		18						
66	العراق	14	14			14		14						
67	إيرلندا	11	11	10	10		10							

68	إسرائيل	12	12		12				12		12	12		
69	إيطاليا	17	17	17		10			7					
70	اليابان	20	20	20						20				
71	الأردن	12	12			12		12						
72	كازاخستان	13	13	13		13	13							
73	كينيا	15	15									x		
74	الكويت	11	11		11		11							
75	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	12	12			6	6	12						
76	لاتفيا	11	11				11	11					11	
77	لبنان	11	11		11		11							
78	ليسوتو	11	11									X		
79	ليبيا	11	11									X		
80	ليختنشتاين	10	10				10	10					10	
81	ليتوانيا	11	11	11			11						11	
82	مدغشقر	14	14				10	10						
83	مالاوي	13	13									X		
84	جزر المالديف	10	10									X		
85	مالي	13	13		13	13								
86	مالطا	10	8									X		

87	موريتانيا	11	0											لا يحق له التصويت
88	المكسيك	20	20				20	20			10		10	
89	ميكرونيزيا	10	8				8	8			8			
90	موناكو	10	10				10	10			10			
91	منغوليا	11	11				11	11			11			
92	الجبل الأسود	10	10									X		
93	المغرب	15	15			15			15					
94	موزمبيق	13	13						13	13				
95	ناميبيا	11	11						11	11				
96	نيبال	14	14									X		
97	هولندا	13	13				13	13			13			
98	نيوزيلاندا	11	11				11	11				11		
99	نيكاراغوا	12	8									X		
100	النيجر	13	13									X		
101	نيجيريا	20	20					10		10	10			
102	النرويج	12	12	12			12				12			
103	سلطنة عمان	11	11			11			11					
104	باكستان	21	21						21	21				
105	فلسطين	11	11			11			11			X		
106	بناما	11	11									X		

107	باراغواي	11	10											X	
108	بيرو	14	14											X	
109	الفلبين	18	18												
110	بولندا	15	15		15		10	5		15					
111	البرتغال	13	13					13	13			13			
112	دولة قطر	11	11		11		11			11					
113	جمهورية كوريا	17	17					17	17			17			
114	جمهورية مولدوفا	11	11											X	
115	رومانيا	14	14					14	14			14			
116	الاتحاد الروسي	20	20		10	20			20			10			
117	رواندا	12	12					12	12			12			
118	سان مارينو	10	10		8	8		2	10			2			
119	ساو تومي وبرنسيبي	10	0												لا يحق له التصويت
120	المملكة العربية السعودية	14	14		14		14			14					
121	صربيا	12	12		6			12	12			6			
122	سيشيل	10	10											X	
123	سنغافورة	12	12					12	12			12			
124	سلوفينيا	11	11					11	11			11			
125	الصومال	13	13		13		13			13					
126	جنوب أفريقيا	17	17		17			17	17						

127	جنوب السودان	13	13				10	10			10			
128	إسبانيا	15	15				15	15				15		
129	سيريلانكا	13	13										X	
130	سودان	15	15			15			15		15			
131	سورينام	10	10				10	10			5	5		
132	السويد	13	13				13		13					
133	سويسرا	12	12				12	12			12			
134	الجمهورية العربية السورية	13	13			13			13		13			
135	تايلاند	18	18				18	18			10	8		
136	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	11	11										X	
137	تيمور الشرقية	11	11				11	11			11			
138	توجو	12	12										X	
139	ترينداد وتوباغو	11	11										X	
140	تونس	13	13			13			13		13			
141	تركيا	18	18			18			18		18			
142	تركمانستان	12	12										X	
143	أوغندا	15	15				15	15			15			
144	أوكرانيا	17	17	10			17	7				17		

145	الإمارات العربية المتحدة	11	11		11			11		11		11		
146	المملكة المتحدة	18	18	12			6	18			18			
147	أوروغواي	11	11	3	8				11	8		3		
148	أوزبكستان	15	15										X	
149	فانواتو	10	10										X	
150	.فنزويلا	15	15	15			11		4	4		11		
151	فيتنام	19	19				19	19		19				
152	اليمن	13	11		11				11					
153	زامبيا	13	13				13	13				13		
154	زيمبابوي	13	13		13	13		13						
	المجموع	**2042**	**1965**	**118**	**495**	**841**	**830**	**298**	**326**	**843**	**132**	**479**		

الشعبة البرلمانية	عدد الأصوات المؤيدة	عدد الأصوات المعارضة	إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة	عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها	النتيجة
إسرائيل	١١٨	٤٩٥	٦١٣	٤٠٩	لم يحصل على الأغلبية المطلوبة
السويد	٨٣٠	٢٩٨	١،١٢٨	٧٥٢	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
فلسطين، الكويت، البحرين، تركيا	٨٤٣	١٣٢	٩٧٥	٦٥٠	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء واعتمد لحصوله على أصوات أعلى .

كان هذا تقريراً موجزاً عن أعمال الجمعية الـ ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة ٢٠٢ للمجلس الحاكم، منوهاً أنه من الممكن أن يكون هناك نقص ببعض المعلومات التي لم ينشرها الاتحاد البرلماني الدولي لغاية الأن، وسيتم لاحقاً ترجمة التقرير النهائي الذي سيصدر عن الاتحاد البرلماني الدولي من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وتزويد البرلمانات العربية الموقرة به تعميماً للفائدة.

مكرراً أملي أن يحقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعهما المجموعة. مكرراً اعتذاري الشديد على عدم تمكّني من النجاح في إقناع الشُّعب البرلمانية العربية حول موضوع المناصب الشاغرة ، نظراً لمحدودية الشواغر، ورغبة العديد من الأخوة أعضاء الوفود العربية في أن يشغلوا مواقع في لجان الاتحاد وهيئاته المختلفة، وفي هذا الصدد، أرجو أن أذكّر بضرورة وضع آلية يتوافق عليها الجميع مستقبلاً حول الطريقة المثلى، والتي تحقق العدالة بين الشُّعب البرلمانية العربية لإشغال أية مواقع في لجان الاتحاد الدائمة أو الهيئات الأخرى المختلفة، والنأي بالأمانة العامة عن أن يكون لها دور في ما قد يسبّب إحراجاً شديداً لها انطلاقاً من مبدأ الحيادية التي تنتهجها.

وتفضلوا بقبول وافر احترامي وتقديري

فايز الشوابكة

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي